خطة استجابة مصر

لدعم اللاجئين وملتمسي اللجوء من

دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن

٢٠١٩

UNHCR
The UN Refugee Agency

صورة الغلاف: لاجئة من السودان في مقر المفوضية في مصر أثناء تسجيلها.

حقوق الطبع محفوظة: © مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ بيدرو كوستا جوميز (جميع الصور عدا ص٤٢)

© مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ ديفيد ديجنر (ص٤٢)

تصميم: بورتماتيك

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر

المكتب الرئيسي: ١٧ ش مكة المكرمة، الحي السابع، المجاورة الثالثة، مدينة السادس من أكتوبر.

www.unhcr.org/eg

areca@unhcr.org

المحتوى

المقدمة والسياق	٤
الاحتياجات وأوجه الضعف والاستهداف	٧
التوجه الاستراتيجي وخطة الاستجابة	٧
الشراكات والتنسيق	١٠
إطار المساءلة	١١
قطاع الحماية	**١٥**
قطاع التعليم	**٢٥**
قطاع الصحة العامة	**٣١**
الاحتياجات الأساسية وسبل كسب الرزق	**٣٧**
قطاع الأمن الغذائي	**٤٣**
الاختصارات	٤٨

المقدمة والسياق

تستضيف مصر ٢٤٤,٩١٠ من ملتمسي اللجوء واللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[١] علماً بأن اللاجئين السوريين يشكلون أكبر نسبة (٥٤٪) في حين يمثل اللاجئون وملتمسو اللجوء من دول أفريقيا جنوب الصحراء[٢] والعراق واليمن (٤٦٪). وتلتزم المفوضية بتوفير فرص متساوية للحصول على الحماية والخدمات والمساعدات الإنسانية للسوريين والأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى والعراقيين واليمنيين المسجلين لديها. وتهدف الخطة التي تعرف باسم «خطة الاستجابة المصرية» إلى مواصلة تلبية احتياجات ١٣٦,٠٠٠ من اللاجئين وملتمسي اللجوء في عام ٢٠١٩، والقادمين تحديداً من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن و ٥٠ بلداً آخر، منهم ٢٥,٠٠٦ من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتظل بيئة الحماية للاجئين وملتمسي اللجوء في مصر مواتية، فقد وقعت مصر على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا. وفي ظل غياب التشريعات والأنظمة الوطنية بشأن اللجوء، تم تكليف المفوضية بالمسئوليات الوظيفية الخاصة بكافة جوانب التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجئ لملتمسي اللجوء واللاجئين وذلك بموجب مذكرة التفاهم الصادرة عام ١٩٥٤ التي وقعت عليها الحكومة المصرية. وجدير بالذكر أن الحكومة تتيح للاجئين وملتمسي اللجوء المسجلين لدى المفوضية تنظيم إقامتهم وتمنحهم تصاريح إقامة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد. و من أجل مواجهة التحدي المتمثل في عملية إصدار التأشيرات المطولة التي يواجهها اللاجئون و ملتمسو اللجوء، تقوم الحكومة المصرية حاليًا بإدخال نظام رقمنة تصاريح إصدار التأشيرات والإقامة، والتي ستدخل حيز التنفيذ بحلول نهاية عام ٢٠١٩. و في فبراير ٢٠١٧ وافقت الحكومة المصرية على مقترح تقدمت به المفوضية بتطبيق اللامركزية لاستخراج التصاريح خارج القاهرة، وفي أكتوبر ٢٠١٧ قررت الحكومة زيادة مدة تصاريح الإقامة إلى سنة، ولكن لم ينفذ القراران بعد في انتظار قيام وزارة الداخلية بتطبيق نظام رقمي لإنجاز الإجراءات. وفي أغسطس ٢٠١٨ استحدثت وزارة الداخلية تدابير جديدة ساهمت في تحسين عملية إصدار تصاريح الإقامة وتجديدها. ومازالت جهود الدعوة مستمرة مع الحكومة المصرية لتمكين جميع اللاجئين من الحصول على تصاريح إقامة لمدة عام واحد بناءً على الوثائق الصادرة من المفوضية التي يقدمونها.

وعلى الرغم من التغيرات المستمرة في الوضع السياسي بالمنطقة ومؤتمر القمة للسلام بين إريتريا وإثيوبيا المنعقد في يوليو ٢٠١٨ حدثت زيادة في العدد الإجمالي للاجئين من دول أفريقيا جنوب الصحراء الباحثين عن الحماية والأمان في مصر، وتبرهن على ذلك الزيادة في عدد اللاجئين وملتمسي اللجوء المسجلين خلال عام ٢٠١٨ حيث بلغ عددهم ٣٠,٩٠٢ من المسجلين الجدد منهم ما نسبته ٧١٪ من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن، هذا بالإضافة إلى أن الأحداث الأخيرة التي شهدها السودان قد يكون لها تداعيات على تدفقات اللاجئين إلى مصر خلال عام ٢٠١٩. ولوحظت أيضاً زيادة في الأعداد الإجمالية للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم نتيجة للتشرد الناتج عن الصراعات وعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن المستمرين في شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي والعراق واليمن، علماً بأنهم يأتون بشكل أساسي من إريتريا والصومال والسودان وجنوب السودان ومن المتوقع أن تتزايد أعدادهم. واعتباراً من ديسمبر ٢٠١٨ تم تسجيل ٤١٧٦ طفلاً من غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم لدى المفوضية.

وعلى الرغم من استمرار الحكومة المصرية في تعزيز قدراتها لاستيعاب النمو المستمر في أعداد اللاجئين وملتمسي اللجوء، أدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة إلى انخفاض القوة الشرائية[٣] للأسر وزيادة حدة مستويات القابلية للتأثر، مما أدى إلى عدم قدرة أسر اللاجئين وملتمسي اللجوء على تلبية احتياجاتهم الأساسية وبالتالي زاد اعتمادهم على المساعدات الإنسانية. ولا تقتصر معاناة اللاجئين وملتمسي اللجوء على ندرة الفرص المتاحة لكسب الرزق، بل تشمل أيضاً العقبات التي تحول دون دمجهم اجتماعياً مثل عوائق اللغة وانعدام فرص الحصول على التعليم الرسمي المستدام.

وعلى الرغم من أن مؤسسات الدولة تؤدي دوراً رئيسياً في دعم توفير الحماية والتعليم والاحتياجات الصحية، إلا أنها تحتاج إلى الحصول على مزيد من الدعم في تقديم خدمات أشمل بجودة عالية للاجئين والمجتمعات المضيفة، بالإضافة إلى وجود حاجة إلى توسيع نطاق الدعم المقدم لتوفير سبل كسب الرزق وتعزيز الاعتماد على النفس بين اللاجئين والمجتمعات المحلية في مصر التي من المرجح أن تتعرض لضغط متزايد خلال عام ٢٠١٩ في ظل استمرار الصعوبات الاقتصادية في مصر والتوتر المتواصل في البلدان المجاورة.

وكان التمويل المقدم إلى المؤسسات الإنسانية التي تدعم سكان دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن محدوداً، مما أدى إلى عدم المساواة في المساعدات المقدمة إلى مختلف فئات السكان اللاجئين بمصر، علماً بأن خطة الاستجابة لدعم اللاجئين وملتمسي اللجوء من دول أفريقيا والعراق واليمن لعام ٢٠١٨ حصلت على ٢٢,٥٪ فقط من التمويل المطلوب من النداءات الإنسانية. وقد أدت هذه المبالغ إلى تحقيق فارق إيجابي ملحوظ في تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً من اللاجئين وملتمسي اللجوء، تحديداً في قطاعات الحماية

---

١ التقرير الإحصائي الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نوفمبر ٢٠١٨

٢ اعتباراً من ديسمبر ٢٠١٨ سجلت المفوضية أعداداً من اللاجئين وملتمسي اللجوء تبلغ ٤١,٧٧١ من السودان (١٧,٠٦٪) و ١٥,٩٣١ من إثيوبيا (٦,٥٪) و ١٥,٤٤٢ من إريتريا و ١٤,٦٢٢ من جنوب السودان (٥,٩٧٪) و ٨٣٢٢ من اليمن (٣,٤٪) و ٧١٦٤ من الصومال (٢,٩٣٪) و ٦٩٩٤ من العراق (٢,٨٦٪) و ١٧٩٣ من جنسيات أخرى (٠,٧٣٪

٣ «البنك الدولي «مصر – الآفاق الاقتصادية – أكتوبر ٢٠١٨

والتعليم وسبل كسب الرزق. و يمثل عدم المساواة في المساعدة مسألة تهم الحكومة المصرية حيث إنها تضع قيوداً على قدرة اللاجئين ملتمسي اللجوء على الصمود وتسبب ضغائن وتوترات داخل مجتمع اللاجئين ملتمسي اللجوء. و تؤكد الحكومة المصرية على الحاجة إلى تلبية احتياجات جميع اللاجئين على قدم المساواة بموجب مبدأ «نهج اللاجئ الواحد». أما في خطة عام ٢٠١٩ تواصل الحكومة المصرية والمؤسسات الشريكة الطالبة للدعم (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة إنقاذ الطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهيئة كير الدولية، ومؤسسة جذور، وبرنامج الغذاء العالمي) توحيد الجهود لضمان توفير الحماية المناسبة والحد الأدنى من الخدمات الأساسية لهذه الفئات. ومن خلال الحصول على تمويل إضافي تسعى المفوضية وشركاؤها إلى زيادة عدد اللاجئين وملتمسي اللجوء المستفيدين من الخدمات وزيادة الدعم المقدم إلى الحكومة المصرية، تحديداً للمؤسسات التابعة لوزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة التي تخدم اللاجئين وملتمسي اللجوء.

وفي عام ٢٠١٩ حددت المؤسسات الإنسانية الحاجة إلى توفير ٥٣,٧ مليون دولار أمريكي لتوفير خدمات كافية لعدد ١٣٦,٠٠٠ لاجئ وملتمس لجوء من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن يعيشون في مصر، على أن تشمل مجالات التدخل ذات الأولوية تحسين عمليات التسجيل وتحديد وضع اللاجئ، والمساعدات النقدية الموجهة المتعددة الأغراض، وتعزيز فرص كسب الرزق وتحسين إمكانية الوصول إلى حماية الطفل والخدمات الاجتماعية والحماية المجتمعية والأمن الغذائي للفئات الأكثر ضعفاً بين اللاجئين وملتمسي اللجوء. وتواصل المفوضية وشركاؤها الاستثمار في المجتمعات المحلية والعمل مع الشركاء والمؤسسات الوطنية لبناء القدرة على الصمود والمساهمة في تعزيز تنمية المجتمع المحلي.

مؤشرات التخطيط السكاني لعام ٢٠١٩

المجموعة المستهدفة بالتخطيط السكاني لعام ٢٠١٩	مؤشرات نهاية عام ٢٠١٩
اللاجئون من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن	٥٢,٠٠٠
ملتمسو اللجوء من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن	٨٤,٠٠٠
الإجمالي	**١٣٦,٠٠٠**

اللاجئون وملتمسو اللجوء من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراقيون واليمنيون المسجلون لدى المفوضية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ (نهاية العام)

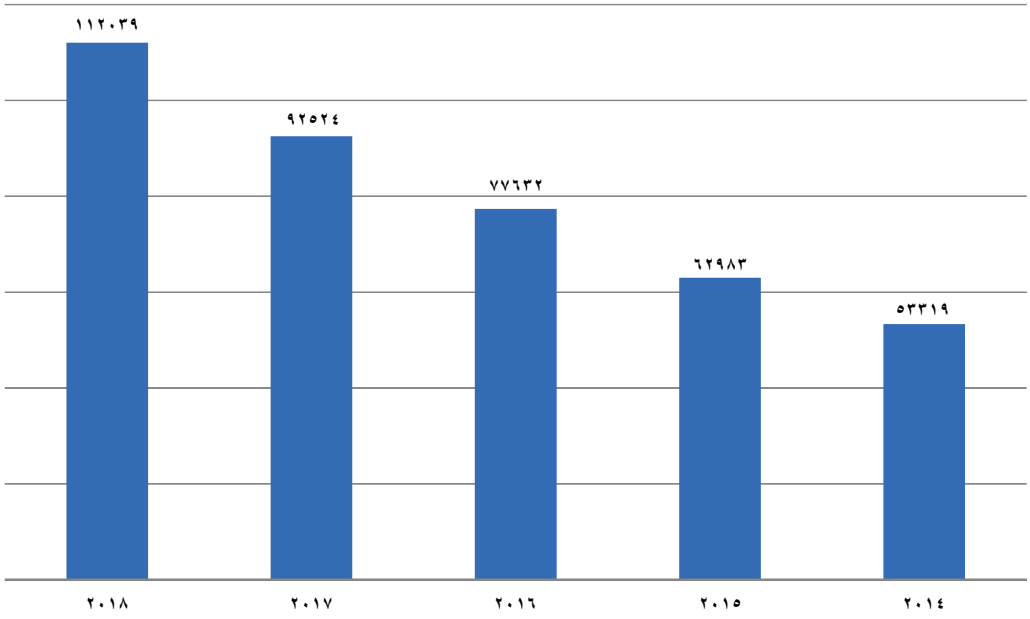

تصنيف حسب بلد المنشأ لجميع السكان النشطين اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

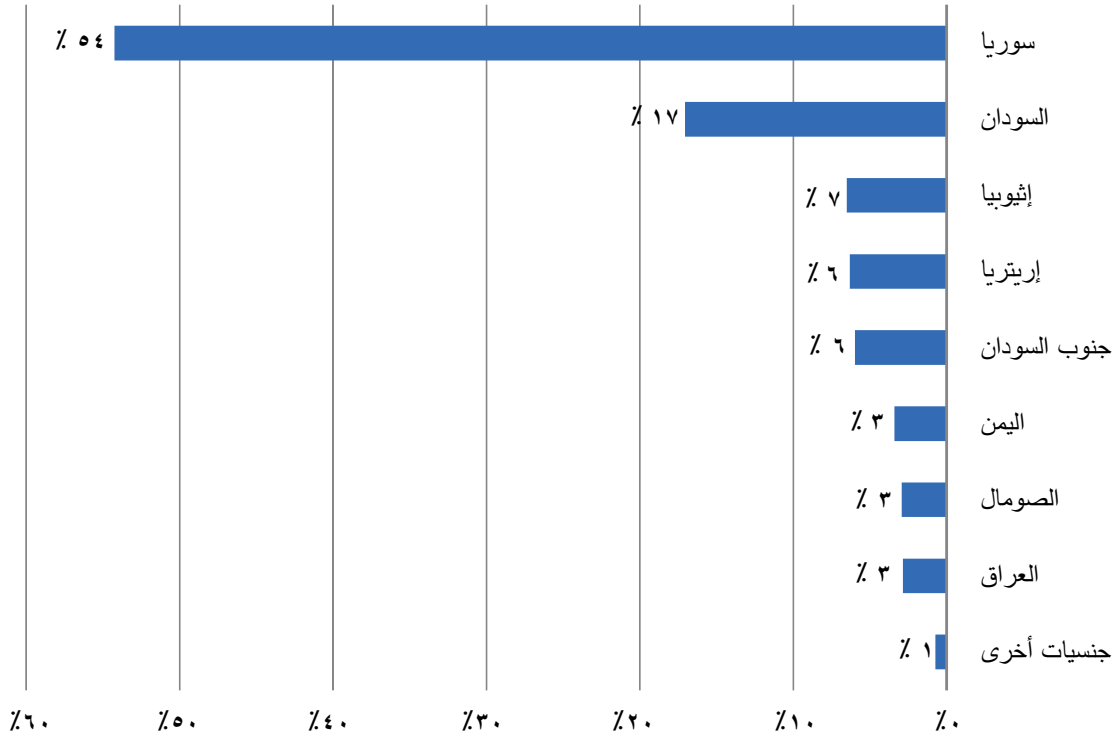

لاجئة من السودان تتحدث مع أحد موظفي المفوضية في مقر المفوضية بالقاهرة.

الاحتياجات وأوجه الضعف والاستهداف

في مصر يعيش معظم فئات من اللاجئين وملتمسي اللجوء في المناطق الحضرية، حيث يواجهون تحديات كثيرة منها توافر فرص محدودة لتلبية احتياجاتهم الأساسية وعوائق اللغة. كما أنهم يحصلون على إقامة لستة أشهر على بطاقات اللاجئين أو ملتمسي اللجوء، ولكن تظل إجراءات التقدم للحصول على تصاريح الإقامة واستخراجها طويلة ومكلفة نسبياً للاجئين وملتمسي اللجوء الذين يسافرون إلى القاهرة من مناطق بعيدة. وقد تواجه فئات معينة من اللاجئين وملتمسي اللجوء تحديات أكبر متعلقة بالجوانب الاقتصادية والحماية، تحديداً الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأسر التي ترأسها الإناث وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

ويحظى جميع اللاجئين وملتمسي اللجوء في مصر بإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية العامة، ولكن تظل أمامهم التحديات المتعلقة باللغة والإحالات والرعاية الصحية الثانوية والثالثية العالية التكلفة، بالإضافة إلى تحديات خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما يتمتع الأطفال اللاجئون من سوريا والسودان وجنوب السودان واليمن بإمكانية الالتحاق بالتعليم في المدارس الحكومية بمصر، أما اللاجئون من جنسيات أخرى فيعتمدون على المؤسسات التعليمية الخاصة أو غير الرسمية، وهناك الكثير من اللاجئين الذين يلتحقون بالمدارس المجتمعية غير المشمولة ضمن نظام التعليم الرسمي وتقدم شهادات غير معتمدة من وزارة التربية والتعليم. وهناك عدد أقل من اللاجئين يلتحقون بمدارس خاصة بتكلفة أعلى لا تستطيع الغالبية العظمى منهم تحملها. ونتيجة لتلك التحديات لا يجد الكثير من الأطفال خياراً للالتحاق بالتعليم العالي، مما يساهم في زيادة عدد الأطفال غير الملتحقين بالتعليم على مستوى التعليم الثانوي وهو ما يجعلهم أكثر عرضة لأن يصبحوا معرضين لمختلف المخاطر المتعلقة بالحماية.

فضلاً عن ذلك، تحد العوائق المتعلقة باللغة من الأنشطة التي يمارسها بعض اللاجئين وملتمسي اللجوء من دول أفريقيا جنوب الصحراء في مصر، إذ إن الكثير منهم لا يتحدث العربية ولا الإنجليزية. وهكذا فإنهم يتعرضون لخطر العزلة وزيادة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والاعتماد على أشخاص يتحدثون اللغة لمساعدتهم في التفاعل اليومي وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

وبالإضافة إلى أنشطة التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجئ، تهدف الخدمات المتعلقة بالحماية إلى مساعدة / إفادة الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية دولية، من خلال تطبيق برامج خاصة على بعض الفئات المستضعفة مثل الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أو الأطفال المعرضين للخطر. كما تتاح إمكانية الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي لجميع الأطفال في سن المدرسة والمراهقين والشباب، في حين أن الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي أو الحصول على تدريب في المهارات أو تدريب مهني وفني يتم استهدافهم بناءً على احتياجاتهم ومهاراتهم. ويتم تيسير إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الأولية لكافة اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين يحتاجون إلى خدمات الصحة العامة. ويتم توجيه المنح النقدية المتعددة الأغراض وفقاً للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والحماية للأسر اللاجئة، وسيتم قصر أنشطة كسب سبل الرزق على شرائح أصغر من مجتمعات اللاجئين.

التوجه الاستراتيجي وخطة الاستجابة

تهدف خطة الاستجابة لدعم اللاجئين وملتمسي اللجوء من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن المقيمين في مصر لعام ٢٠١٩ إلى تلبية احتياجات هذه الفئاتمع التركيز بدرجة أكبر على الحماية (بما في ذلك حماية الطفل) والصحة العامة والتعليم والأمن الغذائي والاحتياجات الأساسية وسبل كسب الرزق. وتستخدم التدخلات المجتمعية لتعزيز التوعية بين اللاجئين وملتمسي اللجوء.

ويواصل مكتب المفوضية بمصر تسجيل ملتمسي اللجوء واللاجئين من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن وإصدار الوثائق وتحديد وضع اللاجئ لهم، بالإضافة إلى قيادة الجهود التي تركز على الحفاظ على حيز الحماية وتجنب الإعادة القسرية وتحسين الحصول على اللجوء والحماية الفعالة في مصر. وفي عام ٢٠١٩ سيكون تعميم الوصول إلى الخدمات (الصحة والتعليم) لجميع اللاجئين من بين الأولويات الرئيسية، فضلاً عن تعزيز الوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له وحماية الطفل. كما يركز الشركاء على بناء القدرة على التكيف، والوقاية من مخاطر الحماية والتصدي لها والاستجابة لاحتياجات اللاجئين وملتمسي اللجوء، وتحليل اتجاهات الحماية وتوثيقها.

وكما كان الحال في السنوات السابقة ستواصل المفوضية وشركاؤها تقديم المساعدات للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، بما فيهم الأشخاص المحتجزين من خلال تقديم الدعم القانوني والمادي والمشورة. وستنادي المؤسسات بالإفراج عن المحتجزين الأشد ضعفاً الذين ألقي القبض عليهم خلال التنقلات المختلطة – تحديداً الأطفال – وإيجاد بدائل للاحتجاز. وستستمر الجهود لتسوية وضع الإقامة للأشخاص الذين دخلوا مصر بطريقة غير نظامية وتيسير استخراج

تأشيرات دخول لهم من أجل لم الشمل. كما سيتم تنفيذ أنشطة خاصة تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود والاعتماد على النفس ورفع الوعي بشأن المخاطر المرتبطة بالتنقلات غير النظامية.

وقد جرى التخطيط لتقديم الحماية خلال عام ٢٠١٩ بناءً على الافتراضات بأن مصر ستستمر في استضافة ملتمسي اللجوء واللاجئين وتقديم الدعم لحماية اللاجئين وتسهيل تنفيذ الأنشطة من خلال المنظمات الأهلية الوطنية والدولية. وإذا استمرت الأزمات عالقة في بلدان المنشأ خلال عام ٢٠١٩، من المتوقع أن تظل أعداد طلبات اللجوء المقدمة من دول أفريقيا جنوب الصحراء مرتفعة نسبياً.

وسيعمل الشركاء في مجال الحماية بشكل وثيق مع السلطات المختصة لدعم زيادة فرص الحصول على اللجوء وتجنب الإعادة القسرية وتسهيل إجراءات الحصول على الإقامة. وستواصل المفوضية تقديم الدعم للحكومة المصرية من خلال تسجيل اللاجئين وتحديد أوضاعهم. كما تستمر إدارة الحالات وحماية الطفل والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وتقديم الخدمات من خلال مختلف القطاعات، فضلاً عن الاستعانة بمتطوعين من المجتمع المحلي للمشاركة في نشر المعلومات وأنشطة التصدي.

وسيواصل الشركاء في مجال التعليم دعوة وزارة التربية والتعليم إلى ضمان دمج جميع الأطفال اللاجئين في المدارس الحكومية بنجاح، كما سيكون تحسين قدرات المعلمين الذين يعملون مع الطلبة من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن من بين الأولويات. وسيتم تطبيق برنامج تجسير لضمان وصول الأطفال اللاجئين بسلاسة إلى نظام التعليم الوطني. وتستمر المنح التعليمية في دعم أسر اللاجئين من خلال تغطية تكاليف التعليم، على أن يقدم الدعم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للالتحاق بمدارس مناسبة لاحتياجاتهم. وستواصل المفوضية جهود الدعوة مع الحكومات المانحة لتوفير المزيد من المنح الدراسية للاجئين.

أما في قطاع الصحة العامة سيدعم الشركاء إمكانية الوصول لجميع اللاجئين وملتمسي اللجوء ومواصلة دمجهم في مرافق الرعاية الصحية العامة بموجب مذكرة تفاهم مبرمة بين المفوضية ووزارة الصحة والسكان في عام ٢٠١٦، على أن يتم ذلك عن طريق تقديم الدعم لمرافق صحية معينة في المناطق التي توجد بها أعداد كبيرة من اللاجئين. كما تدعم المفوضية وتتعاون مع الوزارة لضمان وصول اللاجئين إلى خدمات الرعاية الصحية العلاجية والوقائية، وتساهم أنشطة رفع الوعي في إعلام اللاجئين بالخدمات الصحية المتوفرة من أجل تحسين إمكانية وصولهم إلى الخدمات العامة واستفادتهم منها. ويدعم قطاع الصحة حصول الأطفال على التحصينات وحصول اللاجئين على الرعاية الصحية الإنجابية الشاملة والرعاية الصحية الثانوية المنقذة للحياة من خلال نظام إحالة مركزي ومعايير قياسية لضمان تقديم خدمات متساوية لجميع اللاجئين وملتمسي اللجوء.

ويقدم قطاع الخدمات الأساسية الدعم للاجئين الأكثر ضعفاً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لتلبية احتياجاتهم الأساسية بأمان والمساهمة في حمايتهم من المخاطر والاستغلال. ومن ناحية أخرى يركز قطاع سبل الرزق على تطوير المهارات وريادة الأعمال وتحسين الحصول على عمل بأجر. وستستمر دعوة الأطراف الفاعلة ذات الصلة لتمكين السكان اللاجئين من الحصول على التوظيف والتمويل بهدف تحسين الفرص الاقتصادية لجميع فئات السكان وتعزيز الترابط الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

وفيما يتعلق بقطاع الأمن الغذائي يتيح برنامج الغذاء العالمي للاجئين وملتمسي اللجوء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مصر إمكانية الوصول إلى الغذاء المناسب. وبالإضافة إلى ضمان توفير الأمن الغذائي الأساسي باستمرار يقدم البرنامج أنشطة بناء القدرة على الصمود للاجئين الأكثر ضعفاً وأفراد المجتمعات المضيفة لتطوير ودعم خطط التوظيف المختلفة وفرص كسب الرزق التي تعزز الاعتماد على النفس. وتشمل هذه الأنشطة تحسين الحصول على التدريب المهني والمهارات للاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة لتمكينهم من الانتقال تدريجياً من الحصول على المساعدة والدعم المباشرين إلى الاعتماد على أنفسهم. وبناءً على ذلك تتم معالجة أحد الأسباب الأساسية للضعف ويتمكن المستفيدون من تحسين اعتمادهم على أنفسهم، والأهم من ذلك أن هذا المنهج سيساهم في تعزيز الترابط الاجتماعي بين السكان الذين يعيشون في المناطق المعرضة للخطر التي يسكن بها اللاجئون أيضاً.

لاجئون يشاركون في حدث للأشخاص ذوي الإعاقة نظمته منظمة كاريتاس شريك المفوضية في مصر .

الشراكات والتنسيق

تظل الحكومة المصرية، والتي تمثلها وزارة الخارجية، هي النظير الرئيسي للسياسات والتنسيق، وتشمل آليات تنسيق الشئون الإنسانية في مجال قضايا اللاجئين في مصر الفريق العامل المشترك بين الوكالات والفريق العامل المشترك بين القطاعات والأفرقة القطاعية العاملة.

ويعد الفريق العامل المشترك بين الوكالات الذي ترأسه المفوضية أعلى مستوى تنسيق يتولى الاستجابة لاحتياجات اللاجئين في مصر. وعلى هذا المستوى يناقش الشركاء قضايا السياسات والفجوات في مجالات الحماية والبرامج فيما يتعلق بمجتمعات اللاجئين من كافة الجنسيات. أما الفريق العامل المشترك بين القطاعات فهو منتدى تنفيذي بين القطاعات يجمع الأفرقة العاملة من مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع الحماية والصحة العامة والتعليم والأمن الغذائي والاحتياجات الأساسية والتدخلات القائمة على النقدية وسبل كسب الرزق والتواصل مع المجتمعات المحلية. ويتولى الفريق العامل المشترك بين القطاعات مسئولية تنسيق وتحديد وتقييم الموضوعات التنفيذية ذات الصلة لضمان تطبيق منهج تكويني وقياسي، ويرفع تقاريره إلى الفريق العامل المشترك بين الوكالات بوصفها مستوى تنسيقي أعلى لاتخاذ قرارات السياسات والتوجيه العام.

ويكون لكل فريق عامل مشترك بين القطاعات مجموعة معينة من الشركاء منهم الوزارات والجهات المانحة والوكالات الدولية والجمعيات الأهلية الدولية والوطنية. ويندرج تحت الفريق العامل المعني بالحماية ثلاثة أفرقة عاملة فرعية تتولى حماية الطفل والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وإيجاد حلول دائمة، إذ يركز الفريق العامل الفرعي المعني بالحلول الدائمة على إيجاد حلول دائمة للاجئين (تحديداً العودة الطوعية إلى الوطن/ عودة اللاجئين) وإعادة التوطين/ السبل التكميلية لقبولهم بصورة قانونية في بلدان ثالثة.

وتجتمع كافة الأفرقة العاملة والأفرقة العاملة الفرعية التابعة للقطاعات على أساس شهري، وتلتزم الوكالات حسب الحاجة بتكوين فرق عمل تتولى التركيز على مخرجات معينة وتحسين أوجه التآزر والأثر. وفيما يتعلق بالمتابعة والتقييم والإبلاغ يواصل الشركاء في هذا النداء تبادل المعلومات وطرح أدوات لإدارة المعلومات بما فيها التقييمات والملاحظات المستمرة من المجتمعات المحلية وضمان التخطيط والبرمجة القائمة على الأدلة والروابط بين القطاعات المختلفة. كما يواصل الشركاء الإبلاغ عن المؤشرات من خلال برنامج «Activity–Info» لتوضيح التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة.

وتلتزم المفوضية بوصفها رئيساً للفريق العامل المشترك بين الوكالات بإطلاع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري بانتظام على التطورات الخاصة بقضايا اللاجئين وتحديث المعلومات المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستجابة الإقليمية لدعم الاجئين و تمكين المجتمعات المستضيفة وخطة الاستجابة المصرية. وتضمن هذه المنتديات تطبيق مناهج واستجابات منسقة وتعاونية ومتكاملة لتلبية احتياجات الحماية وتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين والمجتمعات المحلية المستضعفة التي تتأثر بالهجرة المختلطة في مصر.

إطار المساءلة

يواصل الشركاء في هذا النداء المشاركة الفعالة في مجال توعية المجتمعات المحلية من أجل فهم شواغل واحتياجات الرجال والنساء والأولاد والبنات القادمين من خلفيات مختلفة من دول أفريقيا جنوب الصحراء واليمن والعراق وتعظيم التغطية وتقديم الخدمات. كما يتم إشراك اللاجئين وملتمسي اللجوء من خلال عقد لقاءات مجتمعية ومناقشات تضم مجموعات التركيز التابعة لقطاع معين وإجراء تقييمات ودراسات، بالإضافة إلى التقييم التشاركي السنوي الذي تجريه المفوضية.

ويضمن ذلك إشراك اللاجئين وملتمسي اللجوء في كافة مراحل تصميم البرامج القطاعية وتقييمها وتنفيذها وتحديد الأولويات والحلول المناسبة، كما تضمن الوكالات الشريكة في كافة القطاعات معالجة الشواغل المجتمعية في الوقت المناسب وبفاعلية عن طريق آليات الشكاوى والتعليقات.

ويركز الفريق العامل المعني بالتواصل مع المجتمعات المحلية على تحليل وتحديد قنوات فعالة وعملية للتواصل مع اللاجئين وملتمسي اللجوء، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفاً، كما يسعى الفريق إلى تحسين التنسيق بين الشركاء في تحديد الاحتياجات والفجوات في المعلومات وتحسين آليات تقديم الملاحظات المباشرة مع مجتمعات اللاجئين. ويشمل ذلك إعلام المجتمعات المحلية المتأثرة بالخدمات وبرنامج المساعدة المتاحين ومطالبتهم بإبداء الملاحظات على جودة الخدمات والبرنامج وجدواهم بوصفهم وسيلة للدمج في عمليات اتخاذ القرار والمشاركة في تصميم التدخلات وتنفيذها. وبناءً عليه يتم دمج الشواغل المجتمعية في الخطط والسياسات القطاعية.

وتعد المراكز المجتمعية مواقع رئيسية يعتمد عليها اللاجئون للحصول على المعلومات بشأن التدخلات والخدمات المقدمة من الوكالات الإنسانية من خلال الملصقات ومقاطع الفيديو والتفاعل المباشر بانتظام مع العاملين لدى المفوضية وشركائها.

ويقدم خط المساعدة التابع للمفوضية طريقة منظمة للإجابة بكفاءة وفاعلية عن استفسارات المستفيدين، وذلك من خلال الاستعانة بعشرة موظفين للرد على المكالمات الهاتفية التي يبلغ عددها في المتوسط ٢٠,٠٠٠ مكالمة شهرياً للاستفسار عن المساعدات والحماية والتسجيل وتحديد وضع اللاجئ وإيجاد حلول دائمة.

وستتم مشاركة المعرفة المستخلصة من خلال اجتماعات الفريق العامل والمنصات المذكورة أعلاه مع الأطراف المعنية لضمان تحقيق استجابة ومساءلة وشفافية فعالة في الوقت المناسب.

لاجئة من السودان وأطفالها الثلاثة في مقر المفوضية في مصر أثناء تسجيلهم.

المتطلبات المالية حسب القطاع المقدم للمساعدة

القطاع	المبلغ الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٩
الحماية	١٠,٧٦٥,١٥٨
التعليم	١١,٥٧٨,٠٠٦
الصحة	٣,٨١٥,٠٣١
الاحتياجات الأساسية وسبل كسب الرزق	٩,٤٣١,٩٦٤
الأمن الغذائي	١٨,٠٩١,٣٤٦
إجمالي الميزانية	**٥٣,٦٨١,٥٠٥**

المتطلبات المالية حسب المنظمة الطالبة للدعم

الهيئة/ المنظمة	المبلغ الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٩
اليونيسف	٤,٤٤٨,٥٠٠
برنامج الغذاء العالمي	١٨,٠٩١,٣٤٦
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٩٠٥,٠٠٠
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٣٠٥,٠٠٠
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢٥,٠٧١,٧١٧
هيئة إنقاذ الطفولة	١,٨٠٠,٠٠٠
هيئة الإغاثة الكاثوليكية	٢,٣٦٨,٩٠٩
هيئة كير الدولية	٦٩١,٠٣٣
الإجمالي	**٥٣,٦٨١,٥٠٥**

متطلبات تمويل الحكومة المصرية بموجب خطة مصر للاستجابة للاجئين وطالبي اللجوء من دول أفريقيا والعراق واليمن ٢٠١٩

القطاع	إجمالي المتطلبات من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٩ (دولار أمريكي)	
	مكون الصمود	مكون اللجوء
التعليم	١٨,٧٩٠,٠٠٠	٧,٠٧٥,٠٠٠
الصحة	١١,٧٩٢,٠٠٠	٩,٧٧٥,٠٠٠
الاحتياجات الاساسية وسبل كسب العيش	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٤١,٠٧٥,٠٠٠
الحماية	٣,٥٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠
إجمالي الاحتياجات	**٤٩,٠٨٢,٠٠٠**	**٦١,٤٢٥,٠٠٠**
	١١٠,٥٠٧,٠٠٠	

لاجئة من جنوب السودان تتقدم بطلب للحصول على منحة تعليمية لأحد أبنائها مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال شريكها، هيئة الإغاثة الكاثوليكية في القاهرة، مصر.

قطاع الحماية

تعد المفوضية هي الهيئة الرائدة لقطاع الحماية، ويشمل إطار التنسيق – من بين أفرقة أخرى – الأفرقة العاملة الفرعية المعنية بحماية الطفل والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وإيجاد حلول دائمة. ويتم إبرام شراكات والتعاون مع الحكومة والمؤسسات الشقيقة للأمم المتحدة وشركاء آخرين في مجال الحماية بوجه عام منهم المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف، والتي تشارك المفوضية في رئاسة الفريق العامل الفرعي المعني بحماية الطفل)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهيئة إنقاذ الطفولة الدولية، وهيئة كير الدولية، والمؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، والمجلس العربي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان.

الوضع الراهن

اعتباراً من شهر ديسمبر ٢٠١٨ سجلت المفوضية ١١٢,٠٣٩ ملتمس لجوء ولاجئاً من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن (٤٦٪ من إجمالي السكان اللاجئين المسجلين) وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠١٧ والذي تم خلاله تسجيل ٩٢,٥٢٤ لاجئاً وملتمس لجوء من الفئات السكانية الثلاثة[٤]. وفيما يتعلق بالفئات المسجلة حالياً تم تصنيفهم من حيث السن والجنس والتنوع كما يلي: السكان الأفارقة الذين يشكلون النسبة الأكبر منهم (٥٣,٠٨٩ أنثى و ٥٨,٩٥٠ ذكراً)، من بينهم ٢٠,٩٢٨ شاباً (١٨–٢٤ سنة) و ٢٦,٥٥٤ طفلاً في سن المدرسة و ٣٤٧٤ طفلاً من غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (منهم ٢٥٠١ طفل غير مصحوب) و ١٩,٩٠٨ من الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة. أما بالنسبة للسكان العراقيين الذين طال بقاؤهم في مصر هناك (٣٣٧٨ أنثى و ٣٦١٦ ذكراً)، من بينهم ١٠١٥ شاباً (١٨–٢٤ سنة) و ١٦٣٦ طفلاً في سن المدرسة (٦–١٧ سنة) ٤ أطفال منهم غير مصحوبين ومنفصلين عن ذويهم (طفل واحد من الأطفال الأربعة غير مصحوب) و ١٠١٩ من الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة. وفيما يتعلق بالسكان اليمنيين وهم الفئة السكانية الأسرع نمواً بين اللاجئين في مصر خلال عام ٢٠١٨ هناك (٤٠٥٨ أنثى و ٤٢٦٤ ذكراً) من بينهم ١٠١٢ شاباً (١٨–٢٤ سنة) و ٢١٧٨ طفلاً في سن المدرسة و ٤٨ طفلاً غير مصحوب ومنفصل عن ذويه (منهم ١٧ طفلاً غير مصحوب) و ١٦٥٥ من الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة[٥]. وتعكس الزيادة في أعداد الفئات السكانية الثلاثة عدم استقرار الأوضاع في بلدانهم، علماً بأن الكثير منهم يدخلون إلى مصر بطرق غير نظامية ما يؤدي إلى استمرار الحاجة إلى رصد الحماية للاتجاهات ورفع الوعي وإبراز الدور ليتمكن الشركاء في مجال الحماية من الوصول إلى السكان المحتاجين لتقديم الدعم لهم.

ويخضع ملتمسو اللجوء من دول أفريقيا والعراق لتحديد وضع اللاجئ. وتشمل البلدان الأصلية الرئيسية لملتمسي اللجوء الأفارقة السودان وجنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا والصومال. ووفقاً للسياسة الإقليمية للمفوضية يتم تسجيل المواطنين اليمنيين ومنحهم الوثائق ولكنهم لا يخضعون لتحديد وضع اللاجئ إلا إذا كان هناك إمكانية للنظر في إعادة توطينهم أو إذا كان هناك معلومات قد تؤدي إلى استبعادهم مما يتطلب المزيد من الفحص والإثبات.

وحسبما اتفق عليه بين الحكومة المصرية والمفوضية، يُستخرج لجميع ملتمسي اللجوء بطاقات صفراء سارية لمدة ثمانية عشر شهراً وترفق بها تصاريح الإقامة التي تكون سارية لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد. أما ملتمسو اللجوء الذين لا يقدمون وثائق إثبات الهوية وقت التسجيل تستخرج لهم شهادات ملتمسي اللجوء التي تؤكد تسجيلهم لدى المفوضية والتقدم للحصول على اللجوء ولكنهم لا يحصلون على تصريح إقامة حتى يخضعوا لمقابلات تحديد وضع اللاجئ ويتضح أنهم مؤهلون للحصول على الحماية الدولية. وتتخذ تلك الإجراءات كمحاولة لإدارة التحركات المختلطة بشكل أفضل وتشجيع ملتمسي اللجوء على تقديم أي وثائق لإثبات هوياتهم للمساعدة في التحقق من صحة طلب اللجوء المقدم.

ويحصل ملتمسو اللجوء الذين يخضعون لعملية تحديد وضع اللاجئ ويتضح أنهم مؤهلون للحصول على الحماية الدولية على بطاقات زرقاء. وجدير بالذكر أن مدة النظر في طلب التسجيل وتحديد وضع اللاجئ تختلف حسب الجنسية وفقاً لأعداد الوافدين ولكنها تتراوح في المتوسط بين أربعة أشهر للتسجيل وعامين كحد أقصى لتحديد وضع اللاجئ. ويتيح التسجيل للاجئين وملتمسي اللجوء تصحيح أوضاعهم في مصر لتجنب المخاطر مثل الترحيل، مما يتيح بشكل أفضل تحديد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية.

وهناك تدخل آخر مهم مرتبط بالوثائق وهو التسجيل المدني الذي يشمل تجهيز الوثائق واستخراجها مثل شهادات الميلاد وشهادات الزواج والطلاق وشهادات الوفاة وغيرها حسب الاقتضاء، وذلك من خلال الشركاء المنفذين القانونيين على المستوى الوطني والآليات الهيكلية التي تطبقها المفوضية. ويقدم هؤلاء الشركاء الدعم في الحصول على الوثائق والشهادات المطلوبة في حال مواجهة اللاجئين وملتمسي اللجوء أي عوائق تحديداً في حالة استخراج شهادات الميلاد والتي تعد مسألة حيوية لضمان توثيق المواليد وتجنب الأوضاع التي

[٤] التقرير الإحصائي ديسمبر ٢٠١٧، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مصر

[٥] التقرير الإحصائي ديسمبر ٢٠١٧، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مصر

قد تؤدي إلى انعدام الجنسية.

وتشمل خدمات المساعدة الأخرى المقدمة للاجئين توفير الدعم للوصول إلى المرافق الصحية والتعليمية ودعم المساعدة القانونية والخدمات المتخصصة للأطفال ورفع الوعي ودعم الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والمبادرات المجتمعية لمشاركة المعلومات ورفع الوعي بعدد من الموضوعات وتمكين المجتمعات/ الاعتماد على النفس والترابط المجتمعي.

وبالإضافة إلى المساعدة المباشرة تشمل الإجراءات الأخرى المتعلقة بالحماية: تعزيز قدرات كافة الأطراف المعنية، والتنسيق بين الأطراف الفاعلة في القطاعات، وجهود الوقاية، وأنشطة التوعية، وبعثات التسجيل المتنقلة في المناطق النائية، ودعم الشركاء ومتابعتهم، ومشاركة المستفيدين في كافة مراحل دورات البرامج السنوية وهي التخطيط والتنفيذ والمتابعة والإبلاغ والتقييم والتقدير.

الاحتياجات وأوجه الضعف والاستهداف

تواجه الفئات الافريقية عدداً من التحديات التي قد تؤدي إلى وجود قيود في حيز الحماية في البيئة التشغيلية والتي من بينها العوائق المتعلقة باللغة والثقافة، وإمكانية الوصول إلى بعض الخدمات و وجود حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وعدم توفر الوثائق الثبوتية من بلد المنشأ بالنسبة للوافدين الجدد، والهياكل المجتمعية غير الموحدة أو التي لا تتسم بالقوة الكافية لدعم نفسها والتوجيه نحو الاعتماد على النفس، بالإضافة إلى شواغل بشأن الأمن لبعض الحالات الفردية.

أما فيما يتعلق بفئات العراقيين، تحديداً الذين دخلوا إلى مصر بتأشيرات سياحية وطالبوا لاحقاً بالحصول على اللجوء، يرتبط أهم شواغل الحماية الجوهرية بإمكانية الوصول إلى الوثائق اللازمة لتنظيم إقامتهم في مصر والاستفادة من مجموعة الخدمات المتوفرة في البيئة التشغيلية. وقد شكل حصول هذه الفئة على تصاريح الإقامة وتجديدها تحدياً، إذ تخضع تلك العملية للسياسات العامة الخاصة ببلد اللجوء. وقد أدى عدم قدرتهم على تنظيم إقامتهم إلى التأثير على حياتهم اليومية في مصر.

ويشكل فئات اليمنيون أعلى معدل متزايد من اللاجئين في مصر لعام ٢٠١٨، وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى حالة النزاع الجارية في اليمن. وتحتاج هذه الفئة إلى الدعم المرتبط بالمساعدة تحديداً للوافدين إلى مصر بدون مدخرات أو يفتقرون إلى القدرات الفردية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وعموماً يحتاج بدرجة كبيرة معظم ملتمسي اللجوء واللاجئين من دول أفريقيا والعراق واليمن المسجلين لدى المفوضية في مصر إلى المساعدة في المجال النفسي والاجتماعي والحماية وسبل كسب الرزق. وعلى الرغم من أن المنظمات الشريكة في هذا النداء، و كذلك الحكومة المصرية، تواصل الدعوة إلى تحقيق المساواة لجميع اللاجئين في مصر، ما زال التفاوت بين التمويل المتوفر للسوريين والتمويل المتوفر للاجئين من جنسيات أخرى يمثل تحدياً. وقد أثرت الزيادة في تكاليف المعيشة والتضخم والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة ونقص التمويل على قدرة المفوضية وشركائها لدعم اللاجئين وملتمسي اللجوء في تلبية احتياجاتهم الأساسية.

ويظل من بين الأولويات الاستجابة لاحتياجات البنات والأولاد المستضعفين من خلال الاستمرار في تقديم الخدمات الموجهة لجميع الأطفال المعرضين للخطر. وما زالت الشواغل المتعلقة بالحماية للأطفال اللاجئين من دول أفريقيا والعراق واليمن تتزايد وتشمل تحديات فردية مادية وقانونية متعلقة بالحماية والعنف القائم على نوع الجنس (يشكل الأفارقة نسبة ٨٩,١٪ من ١١٥٩ حالة مسجلة خلال عام ٢٠١٨).

وقد تم إبلاغ المفوضية وشريكتها هيئة كير الدولية خلال عام ٢٠١٨ بـ ١٢٣١ حالة تعرض للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس من الأفارقة وجنسيات أخرى، وهو ما يشكل ٨١٪ من إجمالي حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المبلغ عنها خلال عام ٢٠١٨. وجاء من بين الحالات المبلغ عنها ٦٩٦ حالة اغتصاب [٥٦,٥٪] يليها ٢٣٩ حالة اعتداء جنسي [١٩,٤٪] و١٥٥ حالة اعتداء جسدي [١٢,٦٪] و١٠٩ حالة إيذاء نفسي/ عاطفي [٨,٩٪] و٢٨ حالة زواج قسري [٢,٣٪] و٤ حالات حرمان من الموارد [٠,٣٪]. وهناك ٢٦٧ حالة من إجمالي الحالات تم ارتكابها ضد أطفال (٢١٧ بنتاً و٥٠ ولداً) بنسبة ٢١,٧٪ من إجمالي عدد الناجين، من بينهم ١٣ طفلاً منفصلاً عن ذويه و٨٠ طفلاً غير مصحوب. ومن بين إجمالي حالات الأطفال هناك ١٠٧ حالة اغتصاب [٤٠,١٪] يليها ٩٧ حالة اعتداء جنسي [٣٦,٣٪] و٣٣ حالة إيذاء نفسي [١٢,٤٪] و٢٥ حالة زواج قسري [٩,٤٪] و٥ حالات اعتداء جسدي [١,٩٪]، علماً بأن الوحدة المعنية بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس هي الجهة التي تولت إثبات هذه الحالات وتقديم المشورة بشأنها. وتوضح الأرقام السابقة وجود زيادة بنسبة ٢٨,٣٪ في حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس المبلغ عنها مقارنة بعام ٢٠١٧ وهي نسبة متناسبة إلى حد ما مع مجمل النمو السكاني.

واعتباراً من ديسمبر ٢٠١٨ تم تسجيل ٩٤,٩٦٤ طفلاً لدى مكتب المفوضية بمصر (٣٩٪ من السكان اللاجئين وملتمسي اللجوء) منهم ٥٩٪ سوريين و٤١٪ (٣٨,٩٣٥) من دول أفريقيا والعراق واليمن. ويبلغ إجمالي عدد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ٤١٧٦ طفلاً منهم ٢٦٣٨ طفلاً غير مصحوب و١٥٣٨ طفلاً منفصلاً عن ذويه.

ومع الزيادة المستمرة في أعداد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم المسجلين لدى مكتب المفوضية، تظل هذه الفئة هي الأكبر بين الأطفال ملتمسي اللجوء واللاجئين والتي ترتبط بشواغل خاصة في مجال الحماية. واعتباراً من ديسمبر ٢٠١٨ بلغ إجمالي عدد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ٤١٧٦ طفلاً يبلغ معظمهم ١٥-١٧ عام.

ويشكل الأطفال غير المصحوبين نسبة ٦٣٪ من إجمالي الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، ويظل الأطفال غير المصحوبين من إريتريا (٤٨٪) هم الشريحة الأكبر بين إجمالي الأطفال غير المصحوبين مع زيادة أعداد الوافدين منهم خلال عام ٢٠١٨، يليهم الأطفال غير المصحوبين من إثيوبيا (١٧٪). وعادةً ما يأتي الأطفال المنفصلون عن ذويهم بصحبة أقاربهم البالغين المستضعفين والذين يحتاجون إلى توفير حماية إضافية. وفي عام ٢٠١٨ ارتفع عدد الأطفال المنفصلين عن ذويهم من جنوب السودان ليصبحوا الفئة الأكبر بين الأطفال المنفصلين عن ذويهم بنسبة ٤١٪ متجاوزين عدد الأطفال السوريين والذين انخفضت نسبتهم إلى ٢٢٪.

حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس
التي أبلغ عنها اللاجئين وطالبي اللجوء من أفريقيا وجنسيات أخرى

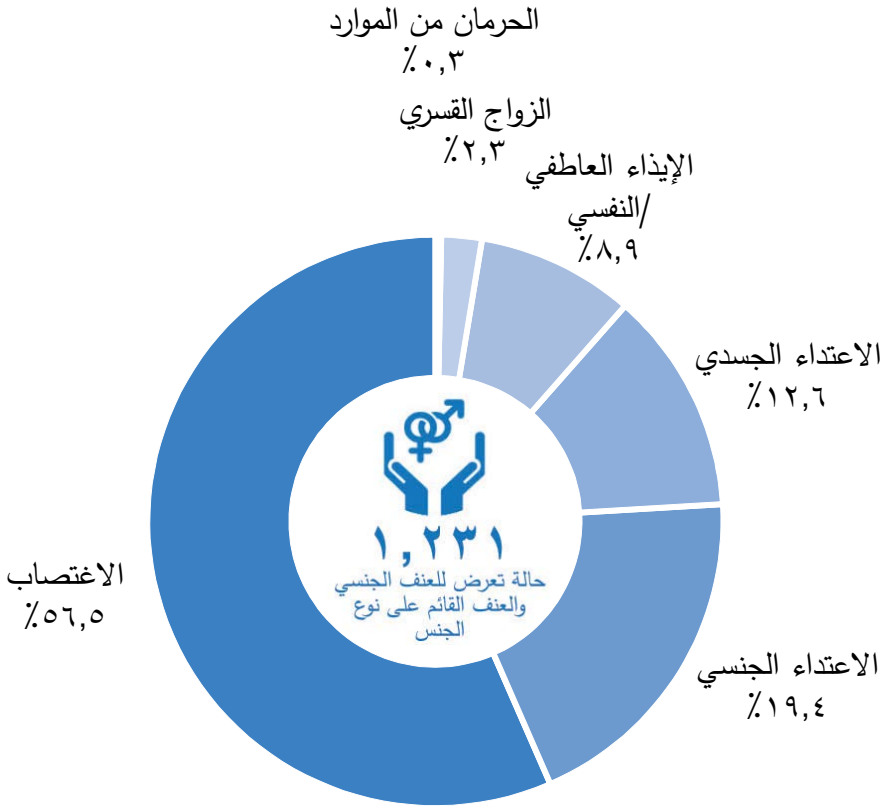

ويتعرض بدرجة كبيرة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم إلى الإيذاء والعنف وخطر اللجوء لآليات تكيف سلبية، منها ترتيبات العمل الاستغلالية والزواج المبكر والعمل بالجنس كسبيل للبقاء على قيد الحياة. وفي غياب مقدم الرعاية الرئيسي القانوني عادةً ما يحتاج هؤلاء الأطفال إلى ترتيبات رعاية محسنة وآمنة، لذلك يجب أن تتصدى خدمات الحماية والمساعدة لمخاطر الحماية منذ أول اتصال مع الأطفال، ويشمل ذلك ترتيبات رعاية بديلة آمنة وحامية مع مقدمي رعاية مؤهلين ومدربين، ودعم الاحتياجات الأساسية، وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي المتخصصة وغير المتخصصة، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية، والتعليم وهو المجال الذي يضع قيوداً إضافية فيما يتعلق بالحماية من خلال عائق الوصول إلى التعليم الرسمي المستدام للأطفال من جنسيات معينة.

ويواجه الأطفال اليمنيون اللاجئون معوقات كبيرة بسبب نقص الموارد المتاحة. وبمرور السنوات أصبحت التحديات أكثر تعقيداً وترسخاً مما يتطلب ضخ استثمارات أكبر لتقديم حلول متكاملة، كما يجب تخصيص موارد كافية لتنفيذ الأنشطة التي تديرها المجتمعات المحلية والأنشطة التي تركز على المجتمعات المحلية في محاولة لتعزيز الدعم المجتمعي المقدم للأسر، بالإضافة إلى تعميم الوصول إلى الخدمات المتخصصة حسب الحاجة. ويشمل ذلك طرح مبادرات موجهة للاستجابة للاحتياجات الخاصة للنساء والبنات وتشجيع تمكينهن وحمايتهن بمجتمعاتهن الأوسع نطاقاً.

ويمثل الشباب (١٨-٢٤ سنة) ١٨٪ من السكان اللاجئين المسجلين لدى المفوضية بمصر. وعادةً ما يلجأ هؤلاء الشباب إلى آليات تكيف سلبية في ظل الفرص المحدودة للحصول على سبل مستدامة وحامية لكسب الرزق والتدريب على المهارات المهنية تحديداً للأطفال الذين ينتقلون إلى مرحلة البلوغ، وتوفر حلول دائمة محدودة منها إمكانية الوصول إلى سبل تكميلية، وإمكانية الوصول المقيدة إلى التعليم الثانوي والجامعي. وتتفاقم هذه الفجوات في مجال الحماية بسبب نقص الدعم والتوجيه بالمجتمعات التي يعيش بها الشباب وانخفاض احتمال عودتهم إلى بلدان المنشأ في المستقبل القريب والتحديات الاقتصادية التي يواجهها البلد المضيف وعدم وجود آفاق للمستقبل في مصر.

ومع استمرار إحكام السيطرة على إدارة التحركات المختلطة بالمنطقة، ما زال بعض ملتمسي اللجوء واللاجئين من دول أفريقيا جنوب الصحراء يتم إلقاء القبض عليهم لدخول مصر أو محاولة مغادرتها بطرق غير نظامية. ولذلك تستمر الحاجة إلى تقديم المساعدات الطارئة والإنسانية للأشخاص المحتجزين بتهمة المغادرة أو الدخول بطرق غير نظامية، بما فيهم الأطفال، بالإضافة إلى الخدمات القانونية والمشورة التي يقدمها الشركاء في مجال الحماية بعد الإفراج عنهم. وسيظل التركيز على تعزيز قدرات الحكومة الحالية على المستويين المركزي والمحلي لإدارة الهجرة غير النظامية بطريقة مراعية للحماية بدرجة أكبر وبما يراعي المعايير الدولية مثل خطة العمل المؤلفة من عشر نقاط التي تتناول حماية اللاجئين والهجرة المختلطة الخاصة بالمفوضية والتي تقدم التوجيه بشأن إدارة التحركات غير النظامية وحماية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، ومنها الأشخاص الفارين من الاضطهاد والملتمسين للحماية الدولية.

حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد الأطفال

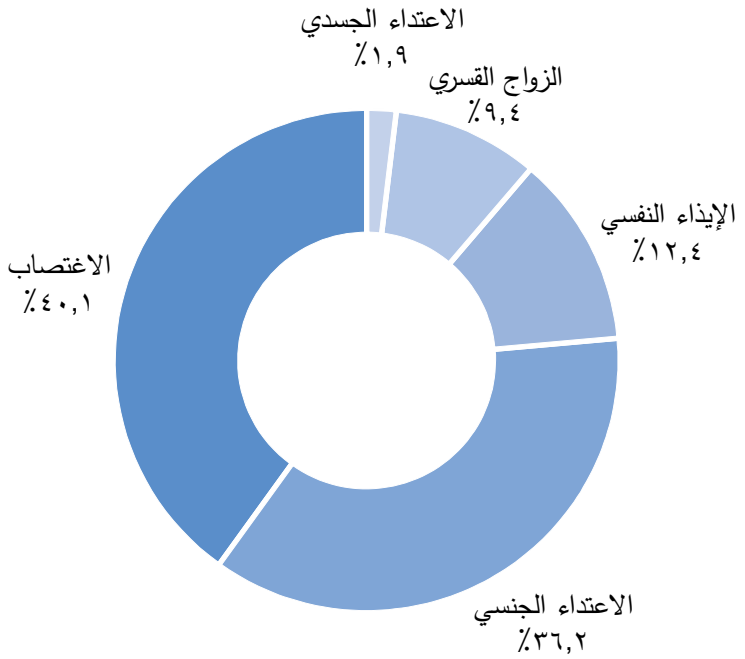

عدد الأطفال غير المصحوبين المسجلين حسب الجنسية اعتباراً من ديسمبر ٢٠١٨

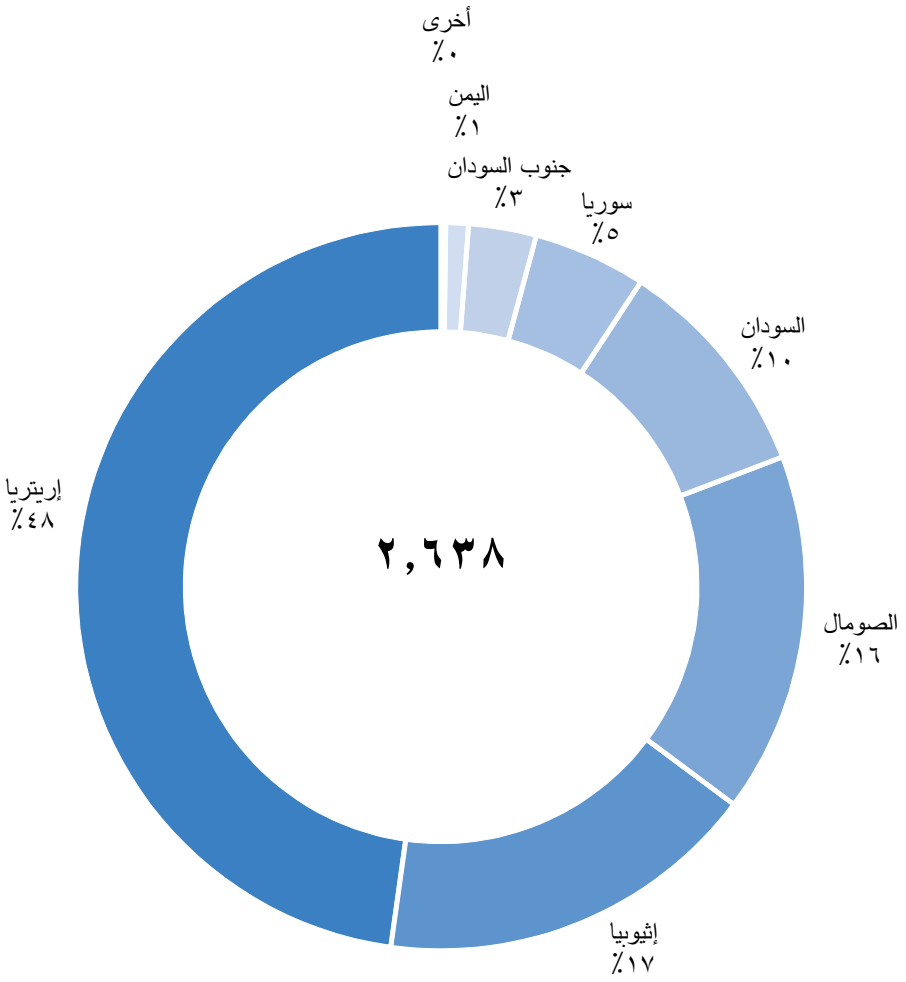

التوجه الاستراتيجي وخطة الاستجابة

تشمل الأهداف الرئيسية لقطاع الحماية ما يلي:

١. تأمين الحصول على اللجوء وإيجاد الحلول، ومنها إعادة التوطين والإعادة الطوعية أينما يكون ذلك ممكناً عملياً، والسبل التكميلية لإيجاد حلول.
٢. تسجيل وتوثيق الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحصول على الحماية الدولية ودعم الاستخدام الاستراتيجي لتحديد وضع اللاجئ.
٣. تحسين آليات الحماية المجتمعية والتمكين والتوعية، بهدف تعزيز الإدارة الذاتية والعلاقات المتجانسة بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة وتحديد وتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً بما فيهم كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
٤. تعزيز أنظمة حماية الطفل وضمان توفير فرص متساوية لوصول الأطفال والمراهقين والشباب إلى تدخلات حماية الطفل الجيدة، تحديداً للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.
٥. تقليل مخاطر ونتائج العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وتحسين الوصول إلى الخدمات الجيدة.

ويواصل الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية دعم وتكميل جهود الحكومة المصرية لضمان الحصول على اللجوء والحفاظ على حيز حماية مواتي، كما تستمر جهود الدعوة بشأن الحاجة إلى تدعيم مبدأ عدم الإعادة القسرية وضمان الوصول إلى إجراءات اللجوء. ومن ناحية أخرى تستمر المفوضية في الدعوة إلى زيادة مدة تصاريح الإقامة لعام واحد ودعم تطبيق اللامركزية على إجراءات تقديم طلبات الإقامة في الوقت المناسب بمحافظة الإسكندرية. ويستمر من بين الأولويات أيضاً الوصول إلى التعليم الحكومي العالي الجودة وتسجيل المواليد واستخراج وثائق الحالة المدنية. وسيتم تحسين الجهود الرامية إلى عقد الشراكات الموجهة لتسهيل الحلول من خلال تقدم اللاجئين الذين يغادرون مصر لإجراءات الخروج من أجل إعادة توطينهم أو أي سبل قانونية أخرى لقبولهم.

وتواصل المفوضية خلال عام ٢٠١٩ تسجيل وتوثيق جميع اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين يتوافدون على مكاتبها بالقاهرة والإسكندرية. وتعد القياسات الحيوية مكوناً أساسياً في عملية التسجيل التي تساهم في تحقيق نزاهة الإجراءات التي تقوم بها المفوضية، إذ تعتمد المفوضية على السجلات التي يتم تحديثها بانتظام بوصفها أداة للحماية تتيح بشكل أفضل تحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى اللجوء واحتياجاتهم المتعلقة بالحماية وتحسين توجيه خدمات المساعدة والخدمات المتخصصة للاجئين وملتمسي اللجوء الأكثر ضعفاً. كما تستمر المفوضية بنفس القدر في تحديث إجراءات تحديد وضع اللاجئ لتتماشى مع الإرشادات الدولية الآخذة في التطور بشأن تلك العملية بهدف جعلها أكثر فاعلية وكفاءة واستجابة لاحتياجات الحماية بطريقة استراتيجية ويمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر، وتكون موحدة على مستوى المنطقة ككل، وتؤثر على مستفيدين مماثلين.

كما يستمر التنسيق الوثيق وتقديم الدعم للهيئات الحكومية (تحديداً وزارة الخارجية ووزارة الصحة والسكان ووزارة التربية والتعليم ووزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الشباب) واللجان الوطنية (مثل المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة) والمجتمع المدني وغيره من الأطراف المعنية لتوجيه دعوة أكثر فاعلية لتحقيق أعلى جودة وتوفير فرص متكافئة للحصول على الحقوق والخدمات الأساسية والتمتع بها للاجئين من دول أفريقيا والعراق واليمن. كما يظل من بين الأولويات تعزيز القدرات الوطنية لاستخراج الوثائق المدنية وتسهيل الحصول على الإقامة للاجئين المقيمين بمناطق نائية، مع الاعتماد على آلية التسجيل المتنقلة كإجراء تشغيل موحد تحديداً في مناطق الساحل الشمالي.

وتواصل المفوضية تقديم الدعم الفني والمادي للحكومة بشأن تبني سياسات لإدارة اللجوء والهجرة التي تقدم استجابات متكاملة وتعاونية وموجهة نحو الحلول للمتأثرين بالهجرة غير النظامية، وهو ما يضمن تحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية وحصولهم على اللجوء وآليات المساعدة المناسبة. كما تستمر المفوضية وشركاؤها في مساعدة السلطات في تلبية احتياجات المتأثرين بالتحركات غير النظامية، بما في ذلك من خلال تقديم مواد غير غذائية والمساعدة الإنسانية والقانونية والطبية والنفسية والاجتماعية للمحتجزين، والتوصل إلى بدائل للاحتجاز لمن يفرون من الاضطهاد والفئات المستضعفة الأخرى، تحديداً الأطفال والنساء.

ويظل من بين أولويات المفوضية رصد الحماية والمشورة القانونية وتنسيق إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية والإغاثة الإنسانية للمحتجزين، فضلاً عن تقديم التدريب لمسئولي إنفاذ القانون والهجرة بشأن حماية اللاجئين الدوليين والإنقاذ في البحر والاتجار بالبشر والتهريب والهجرة المختلطة.

ويظل أيضاً من بين الأولويات دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة، وهو ما يتطلب تعاوناً وثيقاً مع المجلس القومي للمرأة وغيره من الشركاء المعنيين. وسيتم خلال عام ٢٠١٩ تحسين مبادرات وقائية مبتكرة وخدمات استجابة منسقة وجيدة، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الجهات الحكومية وغير الحكومية على منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي لهما، ودعم تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً جنباً إلى جنب مع تعزيز السياسات والآليات الوطنية.

ومن أجل الاستجابة للاحتياجات الخاصة للأطفال اللاجئين من دول أفريقيا والعراق واليمن – بما فيهم الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر – وأهاليهم، يواصل الشركاء في مجال الحماية القيام بدور حيوي في تنسيق جهود الأطراف المعنية لتوفير خدمات حماية جيدة لجميع الأطفال اللاجئين والمراهقين والشباب ومقدمي الرعاية المتضررين من التشريد القسري. بالإضافة إلى دعم استجابة كلية وشاملة ومستدامة لتلبية احتياجاتهم وتجنب اللجوء لآليات تكيف ضارة. وسيظل التركيز مستمراً على تحديد الحالات وإحالتها في الوقت المناسب وإدارتها بشكل جيد، بما في ذلك تقييم وتحديد مصالح الطفل الفضلى. ومن بين المجالات الأخرى التي تحظى بالأولوية مبادرات تعزيز القدرات، وتعزيز بدائل لترتيبات الرعاية بالتنسيق مع المجتمعات المحلية والسلطات

المعنية، وتقديم خدمات متخصصة للأطفال ذوي الإعاقة، والتدخلات القائمة على النقدية، وتقديم خدمات حماية الطفل المجتمعية، والدعم النفسي والاجتماعي المتخصص، والذي يشمل المهارات الحياتية وبرامج التربية الإيجابية. وتنفيذاً للمنهج المجتمعي القائم على الحقوق يواصل الشركاء في مجال التنمية زيادة مشاركتهم في مجتمعات اللاجئين المختلفة لتعزيز القدرات المجتمعية على الإدارة الذاتية.

وسيتم تقديم تدريب موجه نحو موضوعات بعينها والدعم المادي والفني للمبادرات التي تطرحها المجتمعات المحلية لمساعدتها بشكل أفضل على الاعتماد على الدعم الذاتي. ويظل من بين الأهداف الرئيسية أنشطة التوعية المجتمعية، ومنها اللقاءات المجتمعية ونشر المعلومات بشأن الخدمات المقدمة للاجئين بالإضافة إلى الحوار مع المجتمعات المحلية حول الشواغل المتعلقة بالحماية وكيفية معالجتها، وتعزيز الترابط الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة المتأثرة. وستظل هذه الجهود تحت قيادة المفوضية خلال عام ٢٠١٩.

ويواصل اللاجئون الاستفادة من التخطيط المتعدد السنوات وتحديد الأولويات للاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين بوصفها أداة للحماية، ومن المتوقع أن يتقدم أكثر من ٢٠٠٠ لاجئ من دول أفريقيا والعراق واليمن للنظر في إعادة توطينهم خلال عام ٢٠١٩. كما تستمر الدعوة لإيجاد سبل/ حلول تكميلية أخرى عن طريق خطط التعليم و/أو العمل، وستجرى دراسات استقصائية للتصورات ومناقشات مع مجموعات التركيز على أساس دوري يتم ربطها باحتمال العودة إلى البلدان التي تمر بتغييرات جذرية إيجابية؛ من أجل تقييم المناخ والجاهزية/الاستعداد للعودة، أينما ينطبق ذلك، على أساس طوعي. وفي عام ٢٠١٨ حققت بلدان القرن الأفريقي وهي إثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان والصومال تطورات على المستوى السياسي في شكل مواثيق السلام الموقعة بينها والتي يمكن أن تكون حجر الزاوية للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدرجة تؤثر/ قد تؤثر على اعتبارات العودة، وهو ما يتطلب تولي الشركاء في مجال الحماية إجراء المتابعة والتقدير والتقييم بانتظام خلال عام ٢٠١٩ إذ إن تلك التغييرات ستؤثر على الديناميكيات في البيئة التشغيلية.

ويعد توقيع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في ديسمبر ٢٠١٨ إنجازاً بارزاً آخر قد يؤدي إلى بعض الاعتبارات والتغييرات الجوهرية في بيئات اللجوء بالكثير من البلدان.

خطة الاستجابة في مجال الحماية

الهدف	المخرج	الغاية
الهدف ١: تأمين الحصول على اللجوء وتحديد حلول تشمل إعادة التوطين والعودة الطوعية أينما كان ذلك ممكناً عملياً	١-١ تحسين الحصول على اللجوء والحفاظ على حيز الحماية والحد من خطر الإعادة القسرية واحترام الحقوق الأساسية	١,٨٠٠ من ملتمسي اللجوء واللاجئين والأشخاص الذين تم اعتراضهم خلال تحركات الهجرة المختلطة يحصلون على المعونة القانونية والمساعدات (الإنسانية والغذائية والطبية والمواد غير الغذائية والمشورة النفسية والاجتماعية والاستجابة في حالات الطوارئ والمأوى)
		٢٧,٢٠٠ من ملتمسي اللجوء يخضعون لإجراءات نوعية لتحديد وضع اللاجئ
	١-٢ تحسين جودة التسجيل وإعداد الملفات والحفاظ عليها	١١٢,٠٣٩ من ملتمسي اللجوء واللاجئين المسجلين لدى المفوضية تتوفر عنهم بيانات مصنفة حسب السن والموقع، بما فيها مسح قزحية العين
	١-٣ تحديد الحلول المتعلقة بإعادة التوطين والحماية	أكثر من ٢,٠٠٠ لاجئ تقدموا بطلب لإعادة التوطين أو السماح بالدخول لأسباب إنسانية لبلدان ثالثة
	١-٤ تعزيز أنشطة الدعوة و تعزيز القدرات التي تهدف إلى حصول اللاجئين على حقوقهم	١٧ نشاطاً تدريبياً وفي مجال تعزيز القدرات للمسئولين الحكوميين فيما يتعلق بتعزيز الحماية الدولية للاجئين وحصولهم على حقوقهم الأساسية وتداخلها مع مجالات أخرى ذات صلة
	١-٥ تحسين قدرات الحكومة المصرية على إدارة تدفقات الهجرة	٣٤٠ شخصاً تم تدريبهم على تقديم الدعم الفني للسلطات المحلية والمجتمع المدني
الهدف ٢: تحسين آليات الحماية المجتمعية والتمكين والتوعية من أجل تعزيز الإدارة الذاتية وبناء علاقات متجانسة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة وتحديد احتياجات اللاجئين الأكثر ضعفاً، بما فيهم كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتلبيتها	٢-١ تحسين تحديد اللاجئين الأكثر ضعفاً وإحالتهم إلى خدمات الحماية، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، عن طريق تحسين الهياكل المجتمعية	٦٣,٣٠٠ شخص يتمتعون بإمكانية الحصول على خدمات الحماية
		٤٦ تقييماً بالمشاركة وتدريباً لرسم الخرائط المجتمعية تم إجراؤهم
	٢-٢ الحفاظ على الاتصالات مع المجتمعات المحلية وتعزيزها لدعم التواصل بين اللاجئين والسكان بالمجتمعات المضيفة والمجتمع الإنساني	٣٢,٥٠٠ شخص يستفيد من أنشطة التوعية والجلسات الإعلامية
	٢-٣ تشجيع وتعزيز الترابط الاجتماعي والعلاقات ذات النفع المتبادل والعلاقات المتجانسة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة	٨٠ مجموعة مجتمعية حصلت على الدعم من خلال تنفيذ تدخلات مجتمعية في مجال الحماية استجابةً لاحتياجات الأشخاص المستضعفين في مجتمعاتهم المحلية
		١٢,٣٠٠ شخص تم الوصول إليهم من خلال أنشطة تعزز إنشاء علاقة متجانسة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة

الهدف	المخرج	الغاية
الهدف ٣: تعزيز نظام حماية الطفل وضمان تحقيق المساواة في تغطية التدخلات النوعية في مجال حماية الطفل للأطفال والمراهقين والشباب، تحديداً غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم	٣-١ تعزيز وزيادة قدرة الأنظمة والآليات الوطنية والمحلية للاستجابة لاحتياجات الأطفال اللاجئين والأطفال بالمجتمعات المضيفة	٣٢٨ مرفقاً عاماً وهيئة حكومية تم تعزيز قدرتها
		١,٤٤٥ مسؤولاً حكومياً وموظفاً بالمنظمات الأهلية تم تدريبهم في مجال حماية الطفل
		١٦,٣٠٠ طفل ومراهق وشاب شاركوا في الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات حماية الطفل المجتمعية
	٣-٢ توفير خدمات حماية الطفل المتخصصة للأطفال والمراهقين والشباب، تحديداً غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم	٧,١٥٠ طفلاً وشاباً يستفيدون من إدارة الحالات على مستوى القطاعات المختلفة
		٧,٤٠٠ طفل ومراهق وشاب يحصلون على تدخلات نقدية
		٨٥٠ طفلاً ومراهقاً وشاباً من ذوي الاحتياجات الخاصة ومنهم ذوي الإعاقة، يستفيدون من الدعم المتخصص في مجال حماية الطفل
	٣-٣ توفير إمكانية وصول الأطفال والمراهقين والشباب ومقدمي الرعاية إلى حماية الطفل على مستوى المجتمع المحلي والتدخلات في مجال الدعم النفسي والاجتماعي والمهارات الحياتية	١٢,٧٥٠ طفلاً ومراهقاً وشاباً شاركوا في برامج الدعم النفسي والاجتماعي الهيكلي والمستدام والمهارات الحياتية وحماية الطفل
		٥,٥٠٠ من مقدمي الرعاية الإناث والذكور شاركوا في برامج التربية الإيجابية
الهدف ٤: الحد من مخاطر وآثار العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتحسين الحصول على خدمات جيدة	٤-١ زيادة إمكانية حصول اللاجئين والأشخاص الأكثر ضعفاً بين السكان المتأثرين على خدمات آمنة وسرية وجيدة للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس على مستوى مختلف القطاعات، على حسب السن والجنس والتنوع	٣,١٢٤ من الناجين والمعرضين لخطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يحصلون على خدمات في مختلف القطاعات (على الأقل قطاع واحد مما يلي: القانوني، الطبي، النفسي والاجتماعي، الاستجابة لحالات الطوارئ، توفير مأوى في حالات الطوارئ)
	٤-٢ الحد من المخاطر المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وتقليصها من خلال المبادرات التي يطرحها المجتمع المحلي	١٣,٧٠٠ شخص تم الوصول إليهم من خلال أنشطة يجريها المجتمع المحلي لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والتصدي له
	٤-٣ تعزيز قدرات الخدمات الحكومية وغير الحكومية في جميع القطاعات لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع أو الجنس والتصدي له بفاعلية	٢٥١ عدد الخدمات الحكومية وغير الحكومية التي تحصل على الدعم في جميع القطاعات
	٤-٤ تحسين السياسات والآليات المحلية للتصدى للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وتوفيقها مع المعايير الدولية	١٠٠ مقدم خدمات تم تدريبهم على القوانين ولوائح الدولة التي تستجيب للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والخدمات ذات الصلة
	٤-٥ توفير فرص للتمكين وزيادة إمكانية حصول المجتمعات المعرضة للخطر على هذه الفرص عن طريق زيادة الوعي حول التشريعات الوطنية والممارسات والخدمات الحالية ومنافذ تقديم الدعم لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس	٧,٧٠٠ شخص معرض لخطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يستفيد من فرص التمكين

المتطلبات المالية لقطاع الحماية حسب المنظمة

الهيئة/ المنظمة	المبلغ الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٩
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٧,٥٩٧,١٥٨
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	١,٦٣٣,٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٩٠٥,٠٠٠
هيئة إنقاذ الطفولة	٣٢٥,٠٠٠
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٣٠٥,٠٠٠
الإجمالي	١٠,٧٦٥,١٥٨

متطلبات تمويل الحكومة المصرية تحت قطاع الحماية

تؤمن مصر بأهمية الوصول إلى الخدمات الجيدة وغير التمييزية لجميع اللاجئين، وكذلك تقليل خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. لذا، قد تم الشروع في تنفيذ مشروع على مستوى الدولة لتعزيز حماية الأطفال والنساء من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والدعم القانوني والخدمات المجتمعية. يقوم المجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس القومي للمرأة بعدة مبادرات في هذا الصدد بما في ذلك حملات التوعية. تسعى مصر إلى تعزيز التعايش المتناغم بين اللاجئين و ملتمسي اللجوء من إفريقيا والعراق واليمن وبين المجتمعات المضيفة، بالإضافة إلى تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا، مع إيلاء اهتمام خاص بلأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. تبلغ المتطلبات المالية في قطاع الحماية ٣,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي للاجئين وطالبي اللجوء، ومقدار مماثل لتعزيز الصمود و تمكين المجتمعات المضيفة.

طالبة من جنوب السودان تحضر دروس اللغة العربية لغير الناطقين بها في القاهرة، مصر لتسهيل انتقال الطلاب إلى المدارس الحكومية المصرية.

قطاع التعليم

تتعاون المفوضية مع الشركاء التاليين في مجال التعليم: منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الإغاثة الكاثوليكية وهيئة إنقاذ الطفولة وهيئة كير الدولية ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة الشباب والرياضة ومجالس إدارة المدارس والجامعات الحكومية والخاصة في مصر.

الوضع الراهن

تستضيف مصر غالبية من فئات اللاجئين الشباب الذين يحتاجون إلى خدمات تعليمية مناسبة على كافة المستويات، فقد واجه غالبية اللاجئين في مصر حالات توقف كثيرة للدراسة في بلدانهم الأصلية وأثناء نزوحهم إلى مصر. وجدير بالذكر أن هناك الكثير من الأطفال والشباب اللاجئين من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن غير مسجلين بمدارس في مصر نتيجة لعدد من العوامل المؤثرة، كما أن هناك بعض الأطفال والشباب اضطروا إلى التسرب من التعليم قبل القدوم إلى مصر في حين أن هناك آخرين تخلفوا عن دراستهم نتيجة للغياب لفترات طويلة بسبب اضطراب الأوضاع الأمنية أو إغلاق المدارس أو التشرد داخلياً في بلدانهم الأصلية. ولا يتوفر للكثير منهم سوى قدرات ضعيفة لدعم الحصول على التعليم في المنازل وفرص قليلة للحصول على فصول تعويضية.

وتعد القيود الاقتصادية أحد العوامل التي تساهم في الانقطاع عن الدراسة، إذ عادةً ما يضطر الطلبة اللاجئون إلى الدخول إلى مجال العمل لدعم أنفسهم وتوفير الاحتياجات الأساسية لأسرهم أو المساهمة في توفيرها. وعلى الرغم من ظروف الفقر العام الذي يعيش فيها اللاجئون تسعى غالبية الأسر بائسةً إلى إيجاد فرص تعليم لأطفالهم الذين بلغوا سن المدرسة، ومع ذلك فإنهم يواجهون عوائق أخرى ترتبط بالإطار القانوني المتعلق بالتحفظ الذي أبدته مصر بشأن اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين حول إمكانية حصول اللاجئين على التعليم الحكومي. وما زال اللاجئون من بعض الجنسيات – منهم السودانيون الذين قامت الحكومة المصرية بتمديد إمكانية حصولهم على التعليم الحكومي وفقاً لاتفاق الحريات الأربع المبرم بين مصر والسودان – يواجهون صعوبات كبيرة في تقديم الوثائق التي يطلبها مسئولو التعليم، وهي تصاريح الإقامة الصادرة من الحكومة وشهادات الميلاد وجوازات سفر سارية و/أو وثائق الهوية الوطنية وشهادات المدرسة الأصلية من بلد المنشأ وخطاب من المفوضية. كل هذه العراقيل تعوق الجهود التي يبذلونها لتعليم أطفالهم. تجدر الإشارة إلى أن وزارة التعليم تمنح حاليًا إمكانية الوصول إلى التعليم العام للاجئين ملتمسي اللجوء من المواطنين السوريين والسودانيين واليمنيين.

وعادةً ما يواجه اللاجئون الذين يمكنهم الحصول على التعليم الحكومي بعض الصعوبات التي يواجهها الأطفال المصريون مثل اكتظاظ الفصول بالطلاب وعدم توافر المواد التعليمية ومشكلات مرتبطة بجودة التعليم والاعتماد على الدروس الخصوصية لسد الفجوات في نظام التعليم، بالإضافة إلى أن هناك بعض اللاجئين الذين يواجهون صعوبة في التكيف أو التأقلم مع اللهجة المصرية والمنهج التعليمي. ومن ناحية أخرى هناك الكثير من الأطفال اللاجئين يعيشون في مناطق بعيدة عن المدارس التي يدرسون بها وهو ما يزيد مخاطر الحماية التي يتعرضون لها وبالتالي يؤثر على انتظامهم في الدراسة. وتضطر الغالبية العظمى منهم إلى التحرك من المنازل في وقت مبكر من الصباح واستقلال أكثر من وسيلة مواصلات للوصول إلى أقرب مدرسة مجتمعية، مما يفرض عليهم أعباءً مالية إضافية.

وللتصدي للتحديات المذكورة فيما سبق، قام عدد كبير من الجماعات الدينية بإنشاء مدارس مجتمعية تطبق المنهج السوداني ويقدم بعضها الدروس باللغة الإنجليزية، ولكن ما زالت هذه المدارس تواجه نفس المشكلات التي تواجهها المدارس الحكومية من حيث اكتظاظ الفصول بالطلاب وتقديم تعليم منخفض الجودة. وفي معظم الحالات لا يتمكن الكثير من الأطفال الذين يذهبون إلى تلك المدارس من الحصول على شهادات معترف بها لدى الحكومة المصرية أو السودانية. وفضلاً عن ذلك تتسم أحياناً عملية التسجيل بالمدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم بالتعقيد بالنسبة للاجئين السودانيين، إذ يتطلب الأمر تقديم تصريح الإقامة والوثائق اللازمة وغيرها من وثائق الهوية الأخرى، ولذلك يتعذر استمرار الكثير من الأطفال السودانيين وغيرهم من اللاجئين من دول أفريقيا جنوب الصحراء في التعليم بعد انتهائهم من المرحلة الابتدائية وبالتالي لا يمكنهم الحصول على التعليم الجامعي.

الاحتياجات وأوجه الضعف والاستهداف

كان هناك ما يقرب من ٧٠ مدرسة مجتمعية مخصصة للاجئين الأفارقة تعمل خلال العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧ نجحت في تقديم التعليم لـ ١٥,٠٠٠ طالب وطالبة من اللاجئين، منهم ٢٦ مدرسة كانت تستضيف حوالي ٨٠٪ من جميع الطلاب في سن المدرسة لديهم صفة اللاجئ أو ملتمس اللجوء.

وقد اعتادت المفوضية وهيئة الإغاثة الكاثوليكية إجراء تقييم لاحتياجات جميع المدارس المجتمعية في نهاية كل سنة مالية لتحديد احتياجاتها ووضع خطة بالتدخلات المناسبة والميزانية اللازمة للعام الدراسي القادم. وتحقيقاً لهذه المهمة تم تطوير أداة تقييم لضمان الالتزام بأفضل الممارسات الدولية الخاصة بالتعليم وبيئات التعلم الآمنة التي وضعتها المفوضية والشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ. ويتناول تقييم المدارس توافر بيئة مادية آمنة للتعلم بها ووضعها المالي وأدائها في مجال الحوكمة. ويتخذ غالبية هذه المدارس من شقق صغيرة مقراً لها وتوجد في خمس مناطق رئيسية يتركز بها اللاجئون في إقليم القاهرة الكبرى كما يلي: ٣٢٪ في عين الشمس (شرق القاهرة) و٢٤٪ في مدينة نصر (شمال شرق القاهرة) و٢٠٪ في وسط البلد و١٦٪ في المعادي (جنوب القاهرة) و٨٪ في مدينة السادس من أكتوبر (غرب القاهرة)، وعلى الرغم من أن معظم هذه المدارس ليست تابعة لجهة رسمية إلا أن ٣٦٪ منها يتبع منظمات أهلية ومؤسسات دينية.

ووفقاً لآخر تقييم للمدارس المجتمعية (أجري في عام ٢٠١٧) هناك ٦٧ مدرسة تقريباً تطبق المنهج السوداني للطلاب اللاجئين ومدرستين فقط تطبق مناهج أخرى إلى جانب المنهج السوداني الذي ينقسم إلى ١١ صفاً بالإضافة إلى مرحلة رياض الأطفال. ويحق للطلاب بالصف الثامن والحادي عشر أداء الاختبارات الوطنية وفي حال نجاحهم فيها يحصلون على شهادة معتمدة من وزارتي التعليم بمصر والسودان كجزء من عملية إتمام التعليم. ويأتي الطلاب المقيدين بهذه المدارس من السودان وجنوب السودان وإريتريا وإثيوبيا والصومال وبلدان أخرى. ويعمل بالمدارس المجتمعية حوالي ٨٠٠ معلم منهم ٦٠٪ ذكور مع رصد زيادة مؤخراً في عدد المعلمات، وهو ما يمثل تحسناً ملحوظاً مقارنةً بالسنوات الثلاثة الماضية إذ كانت نسبة المعلمات أقل من ٣٠٪ من إجمالي عدد المعلمين.

وتركز المفوضية وشركاؤها المتوجهين بالنداء مواردهم على دمج جميع الأطفال اللاجئين في نظام التعليم الوطني وتقديم منح تعليمية للأطفال المستضعفين في سن المدرسة ليتمكنوا من سداد المصاريف الدراسية وشراء الكتب والأدوات المكتبية والزي المدرسي واستقلال وسائل مواصلات آمنة للذهاب والعودة إلى المدرسة، علماً بأن هذه المنح التعليمية تغطي جزئياً نسبة ٤٠٪ من مصاريف الدراسة للأطفال اللاجئين. ويجب الاهتمام بشكل خاص بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من حيث الموارد وإنشاء فصول لمرحلة رياض الأطفال وتقديم التدريب للمعلمين وتطوير المواد ووسائل التدريس ذات الصلة.

ويلعب الكثير من الشباب اللاجئين، خاصةً غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم، دوراً حيوياً في المساهمة في رفاههم ورفاه الآخرين ولكن مع ذلك لا تحظى قدراتهم الحالية بالتقدير اللازم ولا تستمع لآرائهم المجتمعات المحلية أو البلدان المضيفة أو في بعض الأحيان المنظمات الإنسانية. وتدعم أدلة قوية احتياجات الشباب المشردين والقيود التي يواجهونها من أجل تحسين أوضاعهم الحالية وآمالهم في إيجاد حلول طويلة الأجل. وحيث إن فئة الشباب تشكل غالبية غير مرئية من السكان اللاجئين، لذلك لا يؤثر حرمان ومنع عدد كبير منهم من الالتحاق بالتعليم الجامعي والحصول على العمل عليهم بوصفهم جيلاً واحداً بل يمتد الأثر للأجيال المستقبلية لأبنائهم. وقد أنشأت مؤخراً المفوضية بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في مصر فرقة عمل معنية بالشباب يتولى تيسيرها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبناءً على الاختصاصات المتفق على إسنادها لفرقة العمل من المقرر أن تتولى تلبية احتياجات الشباب والمراهقين من خلال منتدى أكبر بكثير وبالشراكة مع الوزارات المعنية في مصر منها وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة الشباب والرياضة.

الرؤية الاستراتيجية وخطة الاستجابة

تشمل الأهداف الرئيسية لقطاع التعليم ما يلي:

١- زيادة إمكانية الحصول على التعليم للاجئين وملتمسي اللجوء في مصر عن طريق دمجهم في نظام المدارس الحكومية.

٢- تحسين جودة التعليم الرسمي وغير الرسمي في بيئة حامية.

يدعو شركاء قطاع التعليم في مصر إلى تبني وتعميم أفضل الممارسات والنماذج والمناهج الناجحة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومجالس إدارة المدارس بالتركيز على إصلاح المدارس والتعليم الشامل عن طريق الاعتماد على التجارب السابقة والعلاقة مع كافة الأطراف المعنية. ويكون الهدف من ذلك ضمان الدمج الناجح للاجئين من دول أفريقيا والعراق واليمن في نظام المدارس الوطني وهو ما يتحقق من خلال تعزيز قدرات المدارس الحكومية في المناطق التي يوجد بها أعداد كبيرة من اللاجئين داخل القاهرة وفي نطاقها وتطبيق برنامج متكامل للتطوير المهني للمعلمين وتحسين قدرات هيئات التدريس التي تتعامل مع الأطفال اللاجئين من دول أفريقيا ودعم نموذج إصلاح المدارس الذي يمكن الأطراف المعنية مثل المعلمين والطلاب وأولياء الأمور وقادة المجتمع المحلي من التعبير عن شواغلهم والمساهمة في تحسين العملية التعليمية في أحيائهم، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات قيد الأطفال اللاجئين في التعليم الرسمي.

وتوجه المفوضية الدعوة لوزارة التربية والتعليم لدمج اللاجئين من دول أفريقيا والعراق واليمن في نظام المدارس الحكومية المصري، وقد أدى ذلك إلى السماح للاجئين اليمنيين بالحصول على التعليم في المدارس الحكومية على قدم المساواة مع المواطنين المصريين للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩، مع إمكانية تعميم الأمر على الجنسيات الأخرى في المستقبل القريب وهو ما يتطلب توجيه الجهود والموارد الخاصة بالمفوضية وشركائها إلى تحسين قدرات المدارس الحكومية التي يمكن أن تستقبل المزيد من الأطفال. تجدر الإشارة إلى أن وزارة التعليم تمنح حاليًا إمكانية الوصول إلى التعليم العام للاجئين وطالبي اللجوء من المواطنين السوريين والسودانيين واليمنيين. وخلال عام ٢٠١٩ تقوم المفوضية وشركاؤها برصد المدارس الموجودة في نطاق محافظة القاهرة والتي تسعى إلى تحسين قدراتها المادية ومساعدة الحكومة في بناء فصول إضافية و/أو تجديد المدارس الحالية، كما يقدم شركاء قطاع التعليم التدريب للمعلمين ويتولون إعداد الطلاب اللاجئين لدمجهم بالكامل في المدارس عن طريق برامج التجسير وبرامج التعلم السريع.

وتستمر أسر الأولاد والبنات في سن المدرسة اللاجئين من دول أفريقيا والعراق واليمن في الحصول على المنح التعليمية عند القيد بالمدارس والانتظام في الدراسة، علماً بأن تلك المنح تسدد نسبة ٢٥٪ من المصروفات الدراسية للمساهمة في شراء الزي المدرسي والكتب والأدوات المكتبية والمواصلات لتسهيل عملية التعلم عليهم. وتوزع المنح التعليمية وفقاً للعام الدراسي ونوع المدرسة والصف المقيد به الطالب، على أن يتم تحديد الأطفال المستضعفين وغير الملتحقين بالتعليم ويقدم الدعم للأطفال ذوي الاحتياجات الإضافية من خلال تقديم مساعدة خاصة. ومن أجل توفير الدعم الكافي للأطفال بالأسر المعدمة والذين بالرغم من تقديم المنحة لهم لا يمكنهم التقدم للدراسة، سيحظى الطلاب المستضعفين الذين لا يتمكن آباؤهم من سداد المصروفات الدراسية بإمكانية الحصول على دعم إضافي على حسب الحالة. وفضلاً عن ذلك تقدم فصول تعليم القراءة والكتابة والحساب للكبار للأسر الأفريقية من أجل مساعدتهم في التعلم مدى الحياة ومساعدتهم في دعم تعليم أطفالهم.

ومن ناحية أخرى يقدم الشركاء خدمات تعليم متكاملة للأولاد والبنات والشباب غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم من خلال برامج تعليمية مصممة حسب الحاجة لتعظيم حيز الحماية الخاص بهم وتمكينهم من أن يصبحوا أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم وتعزيز ثقتهم بنفسهم وإعدادهم للدخول إلى سوق العمل. كما يتوسع الشركاء في برامج التدريب المهني المقدمة للشباب والمراهقين من خلال تعميق التعاون مع حكومة ألمانيا الاتحادية وغيرها من الجهات المانحة التي تقدم بالفعل أكثر من ٣٥٠ منحة دراسية في التعليم العالي للاجئين في مصر من خلال صندوق مبادرة ألبرت أينشتاين الأكاديمية الألمانية لصالح اللاجئين (DAFI).

ويعمل شركاء قطاع التعليم عن كثب مع قطاعات حماية الطفل والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والصحة العامة وسبل كسب الرزق لوضع التعليم بوصفه نقطة دخول لتقديم الخدمات المطلوبة المتعلقة بالحماية. وسيتم التوسع في برنامج تدريبي في مجال الصحة والسلامة تنفذه جمعية الهلال الأحمر المصري يستهدف لأطفال وأولياء الأمور والمعلمين في المجتمعات المحلية والمدارس الحكومية للوصول إلى مزيد من الأطفال اللاجئين من دول أفريقيا والعراق واليمن وتمكينهم.

الهدف	المخرج	الغاية
الهدف ١: زيادة الحصول على التعليم للاجئين وملتمسي اللجوء من خلال دمجهم في نظام المدارس الحكومية	١-١ تحسين الوصول إلى التعليم لجميع الأطفال والشباب والمراهقين	٤,٦٠٠ طفل (٣-٥ سنوات، بنات/ أولاد) تم قيدهم بنظام الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل الابتدائي
		٢١,٢٥٠ طفلاً (٣-١٧ سنة، بنات/ أولاد) حصلوا على منح تعليمية
		٢,٥٠٠ طفل غير مصحوب ومنفصل عن ذويه (٦-١٧ سنة، بنات/ أولاد) يحصلون على منح تعليمية
		٣٠٠ طالب من ذوي الاحتياجات الخاصة يحصلون على دعم تعليمي
	١-٢ تحسين بيئات التعلم الحامية	٢٥٠ معلماً تم تدريبهم على الآليات الوقائية والسلوك الإيجابي
	١-٣ تحسين الوصول إلى برامج التعلم السريع أو برامج التجسير	١,٢٧٠ طفلاً (٦-١٧ سنة، بنات/ أولاد) مقيدين في برنامج التعلم السريع أو برنامج التجسير
		٧٠٠ طفل (٥-١٧ سنة، بنات/ أولاد) في المدارس الحكومية يحضرون فصولاً تعويضية
		٨٠٠ طفل (٥-١٧ سنة، بنات/ أولاد) يحضرون فصول تقوية في اللغة
	١-٤ تحسين الحصول على فرص للالتحاق بالتعليم العالي	١٥٠ شاباً ومراهقاً يستفيدون من المنح الدراسية في التعليم العالي
	١-٥ تحسين القدرة المادية للمدارس الحكومية والمدارس المجتمعية التي تستضيف الأطفال اللاجئين وتقديم فصول تجسير	٧٠ عدد المدارس الحكومية والمدارس المجتمعية المستضيفة للأطفال اللاجئين التي تم الارتقاء بمستواها أو الحفاظ عليه
الهدف ٢: تحسين جودة التعليم في المدارس التي يرتادها الطلاب اللاجئون وملتمسو اللج	٢-١ التطوير المهني للمعلمين والميسرين وهيئات التدريس في منهجيات حامية وتفاعلية تركز على الطفل	١,٥٠٠ معلم وعامل بالتعليم حصلوا على تدريب (ذكور/ إناث)
	٢-٢ شراء وتوزيع الكتب المدرسية ومواد التدريس والتعلم والمستلزمات المدرسية	
	٢-٣ تحسين جمع البيانات الخاصة بالتعليم الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك متابعة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم وإجراء التقييمات المدرسية	٦,٥٠٠ طفل (٥-١٧ سنة، بنات/ أولاد) يستفيدون من أنشطة المهارات الحياتية التي تجرى في سياقات رسمية
		٧,٤٠٠ طفل (٥-٢٤ سنة، بنات/ أولاد) يستفيدون من أنشطة المهارات الحياتية التي تجرى في سياقات رسمية وغير رسمية
		٣١٠ شاباً مقيدين بمعاهد التعليم والتدريب الفني والمهني
		تم تنفيذ برنامجين لتحسين عملية جمع البيانات
		٤٦٦ من الأطراف الفاعلة في مجال التعليم (إناث/ ذكور) تم تدريبهم على السياسات والتخطيط وجمع البيانات والتنسيق بالقطاع والحد الأدنى لمعايير التعليم الخاصة بالشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ
		١,٥٠٠ طفل خضعوا للتقييم باستخدام الأدوات التعليمية المطورة (غير الرسمية)

المتطلبات المالية اللازمة لقطاع التعليم حسب الهيئة

الهيئة/ المنظمة	المبلغ الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٩
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٥,٥٦٦,٠٠٠
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٢,٥١٥,٥٠٠
هيئة إنقاذ الطفولة الدولية	٦٢٥,٠٠٠
هيئة كير الدولية	٦٩١,٠٣٣
هيئة الإغاثة الكاثوليكية	٢,١٨١,٤٠٩
الإجمالي	١١,٥٧٨,٩٤٢

متطلبات تمويل الحكومة المصرية تحت قطاعات التعليم والتعليم العالي

تولي الحكومة المصرية أهمية كبيرة للتعليم، حيث من الضروري توفير المزيد من الفرص للأجيال القادمة من أطفال مصر وكذلك اللاجئين وطالبي اللجوء مم يعزز التماسك الاجتماعي والاندماج الأفضل للاجئين في المجتمعات المضيفة.

يوجد ما يقرب من ٢٠ مليون طالب مسجلين في التعليم العام في مصر. في الآونة الأخيرة، شرعت مصر في العديد من الإصلاحات لتحسين قطاع التعليم العام في مرحلة ما قبل الجامعة مثل تقليص أحجام الفصول الدراسية، وتحسين جودة المناهج الأكاديمية. ومع ذلك، فإنه توجد تحديات قائمة مثل تزايد عدد الطلاب في السنة سواء كانوا مصريين أو لاجئين وسط موارد شحيحة. فقد بلغ إجمالي عدد الأطفال من إفريقيا والعراق واليمن الملتحقين بالمدارس الحكومية في المراحل المختلفة للتعليم قبل الجامعي حوالي ٣٠٠٠٠ طالب، وهذا العدد مستمر في الارتفاع مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الطويلة للأزمات في هذه البلدان و التطورات في السودان.

لا تزال الحكومة المصرية ملتزمة بتحسين التعليم، وكذلك ضمان تسجيل جميع الأطفال اللاجئين في المدارس. وبالتالي، تقدر مصر الحاجة إلى حوالي ٧ ملايين دولار أمريكي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ لضمان تسجيل الأطفال اللاجئين الناطقين باللغة العربية في المدارس العامة. يجب أن يكون تسجيل الأطفال غير الناطقين باللغة العربية في مرحلة ما قبل الجامعة إما في المدارس الخاصة أو المدارس العامة بعد تلقي برامج التكيف اللغوي. يتطلب دعم قدرة المجتمعات المضيفة التي تتضمن بناء فصول دراسية ومدارس جديدة، وتطوير مرافق المدارس، وتصميم وطباعة المواد التعليمية ما يقارب ١٨،٧٩٠،٠٠٠ دولار أمريكي

طفل لاجئ يتلقى مساعدة طبية في عيادة شريك المفوضية، مصر الملجأ، في مصر.

قطاع الصحة العامة

تتعاون المفوضية مع الشركاء التاليين في قطاع الصحة العامة: وزارة الصحة والسكان وجمعية كاريتاس مصر وخدمة اللاجئين وهيئة إنقاذ الطفولة الدولية.

الوضع الراهن

في أكتوبر ٢٠١٦ وقعت المفوضية مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة والسكان تنص على التوسع في خدمات الرعاية الصحية العامة لتشمل جميع اللاجئين، وفي عام ٢٠١٧ تم دمج اللاجئين وملتمسي اللجوء من جميع الجنسيات رسمياً في نظام الرعاية الصحية الأولية العامة. وبناءً عليه عمل الشركاء في مجال الصحة خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ لضمان دمج اللاجئين وملتمسي اللجوء بسلاسة في نظام الصحة العامة.

وعلى الرغم من تلك الجهود تظل الخدمات الصحية التي تتحمل ما يفوق طاقتها والتي تقدم بجودة متواضعة من بين التحديات الرئيسية في مصر، فعلى سبيل المثال لا تتوفر جميع برامج مكافحة الأمراض مثل الأمراض غير المعدية والصحة النفسية في مستوى الرعاية الصحية الأولية. لذلك يواصل الشركاء من المنظمات الأهلية سد الفجوة في الخدمات الوطنية وتقديم الرعاية الصحية للاجئين وملتمسي اللجوء من دول أفريقيا والعراق واليمن.

وفي عام ٢٠١٨ أبلغ شركاء الصحة عن تقديم المشورة في مجال الرعاية الصحية الأولية لعدد ٥٥,٤٨٨ من السيدات والبنات والأولاد والرجال، بما في ذلك القيام بزيارات متابعة لأكثر من ١٢٠٠ مريض بأمراض مزمنة و١٥٨٢ استشارة في مجال الصحة النفسية و٥٣٦١ استشارة في فترة ما قبل الولادة. كما تلقت ٦٩٠ سيدة منح نقدية لتغطية تكاليف الرعاية اللازمة بعد الولادة في مستشفيات حكومية وتم تقديم الدعم لـ ٣٢٢٦ خدمة من خدمات الرعاية الثانوية والثالثية، بما في ذلك ٤٦٢ حالة طوارئ منقذة للحياة و٤٢ حالة استقبال في مستشفيات الصحة النفسية.

ينفق المصريون ٦٠-٧٠٪ من تكاليف خدمات الإحالة إلى الرعاية الصحية الثانوية والثالثية من أموالهم الخاصة، وهو ما يشكل عبئاً مالياً كبيراً عليهم. ومن خلال تطبيق منهج الدمج يواجه اللاجئون نفس الوضع مع عدم التمتع بالتأمين الصحي أو دعم من الدولة للمواطنين الفقراء. وحالياً تقدم المفوضية الدعم المالي لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية الثانوية والمنقذة للحياة للاجئين وملتمسي اللجوء.

الاحتياجات وأوجه الضعف والاستهداف

يكون لدى اللاجئين الوافدين إلى مصر والساعيين للحصول على الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية فهم وتوقعات مختلفة لخدمات الرعاية الصحية وأنماط متنوعة لإمكانية الحصول على تلك الخدمات والاستفادة منها.

وقد أجرت المفوضية في عام ٢٠١٦ مسحاً للاستفادة من إمكانية الحصول على الخدمات الصحية أظهرت نتائجه أن ٣٩,٢٪ من الأسر الأفريقية والعراقية المشمولة في المسح أنفقوا أموالاً على الرعاية الصحية خلال الشهر الماضي بمتوسط تكلفة لكل أسرة ٣٧٣ جنيهاً مصرياً. ومنذ عام ٢٠١٧ أدى تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى زيادة النفقات على خدمات الرعاية الصحية بنسبة ٣٠–٥٠٪ في سعر الأدوية والتحاليل المخبرية، بالإضافة إلى تكاليف التدخلات التي تجرى في المستشفيات لاحقاً. ووفقاً للتقييمات التشاركية التي أجرتها المفوضية في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، تعد اللغة عائقاً رئيسياً أمام حصول السكان غير المتحدثين العربية على خدمات الرعاية الصحية، فضلاً عن العبء المادي ونقص المعلومات ذات الصلة. ومن ناحية أخرى أظهرت نتائج المسح أن اللاجئين من دول أفريقيا والعراق لديهم معرفة محدودة بشأن الخدمات الصحية المدعمة والمجانية المتوفرة للاجئين، كما أبرز المسح أن العائق الرئيسي للحصول على خدمات الرعاية الصحية هو عدم القدرة على سداد رسوم المستخدم، فهناك ٧٠٪ ممن تمت إحالتهم إلى الخدمات المتخصصة قاموا بدفع مبالغ إضافية من أموالهم الخاصة سواء من الأجور أو القروض أو الدعم المجتمعي، على الرغم من خدمات الإحالة في مجال الرعاية التي تمولها المفوضية ويقدمها الشركاء. وأشار المسح أيضاً إلى أن ١٠٪ من أفراد الأسر المشمولة بالمسح يعانون من أمراض مزمنة من أبرزها ارتفاع ضغط الدم وأمراض تنفسية مزمنة وداء السكري. وحصل ٨٧,٥٪ تقريباً من الحوامل على خدمات الرعاية قبل الولادة، ولكنهم أشاروا إلى أن تكاليف المواصلات المرتفعة شكلت تحدياً بالنسبة لهن. وأجريت معظم الولادات في مرافق عامة، في حين أن ربع الولادات أجري بمؤسسات خاصة. وجاء معدل المضاعفات التي تصيب المواليد وتتطلب بقاء المولود بالمستشفى مرتفعاً نسبياً (١٦,٧٪).

وأظهرت نتائج المسح الخاص بالتغذية الذي أجرته المفوضية على الأطفال والنساء الأفارقة والعراقيين في سن الإنجاب[٦] أن التغطية بالتطعيمات للأطفال تحت خمس سنوات كانت ٧٤,٣٪ للحصبة (الهدف > ٩٥٪) والتكميل بفيتامين أ ٣٥,٤٪ (الهدف > ٩٠٪). كما أشارت النتائج إلى انتشار الأنيميا بين الأطفال في سن ٦–٥٩ شهراً والنساء غير الحوامل في سن الإنجاب (١٥–٤٩ سنة) بنسبة ٧٦٪ من السكان المشمولين بالمسح. وأوضحت الدراسة وجود حاجة إلى تحسين وضع التغذية للأطفال والنساء في سن الإنجاب اللاجئين من دول أفريقيا والعراق عن طريق تعزيز التدخلات المتعددة الجوانب.

٦ تم الإعلان عن نتائج المسح في مايو ٢٠١٦.

الرؤية الاستراتيجية وخطة الاستجابة

تدعم المفوضية الدمج الكامل لجميع اللاجئين في نظام الرعاية الصحية الوطني، وهو ما يتطلب تعزيز النظام الصحي الوطني الحالي عن طريق بناء القدرات وتطوير الخدمات وتحسينها، بما في ذلك تقديم الدعم للرعاية الصحية الأولية.

وتشمل الأهداف الرئيسية لاستجابة قطاع الصحة العامة ما يلي:

١. تحسين الوصول المتكافئ إلى الرعاية الصحية الأولية المتكاملة والجيدة للاجئين من جميع الجنسيات والمجتمعات المضيفة المتأثرة في مصر؛

٢. تعظيم المساعدة المنقذة للحياة من خلال الرعاية الصحية الثانوية والثالثية الأساسية لجميع اللاجئين في مصر؛

٣. دعم نظام الرعاية الصحية الوطني.

يدعم الشركاء في مجال الصحة اللاجئين في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية المتكاملة والخدمات الصحية الثانوية والثالثية المنقذة للحياة بهدف تخفيض معدلات الاعتلال والوفيات.

وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة يسعى قطاع الصحة إلى ضمان التمتع بحياة صحية وتعزيز الرفاه لجميع الفئات العمرية، ويسعى الشركاء في مجال الصحة إلى ضمان حصول اللاجئين من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن على حقهم في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية بصورة مستدامة، كما يساهمون في تعزيز نظام الصحة الوطني من خلال تقديم الدعم لـ ١٥ عيادة تابعة لوزارة الصحة والسكان مع التركيز على باقة موحدة والاهتمام تحديداً بتقديم رعاية جيدة أثناء الحمل والرعاية الصحية الإنجابية وصحة الأطفال والمراهقين والتحصينات والأمراض غير المعدية.

وتلتزم الوكالات التابعة لقطاع الصحة بضمان الوصول إلى الرعاية الصحية الإنجابية للاجئين، ويواصل الشركاء تقديم المتابعة أثناء فترة الحمل والإحالات إلى المرافق العامة لإجراء الولادة، بالإضافة إلى ضمان تقديم الرعاية للأطفال تحت سن خمس سنوات، بما في ذلك متابعة النمو ودعم التغذية.

وتنفذ المفوضية برنامجاً لتقديم الدعم النقدي المشروط مخصص لجميع الحوامل للحصول على الرعاية لولادة آمنة، ويستمر الشركاء في دعم وصول جميع الأطفال اللاجئين إلى برامج التحصين الموسعة وتحسين التشخيص وعلاج الأمراض التي تصيب الأطفال.

ومن ناحية أخرى تواصل المفوضية وشركاؤها ضمان حصول الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على مضادات الفيروسات العكوسة، والحفاظ على استفادة الجميع من الكشف النشط عن حالات الإصابة بداء السل والتوسع فيه مع ضمان استفادة الجميع من خدمات المشورة والاختبارات الطوعية والعلاج. ويستمر تقديم الدعم والربط بالبرامج الوطنية لمكافحة داء السل وفيروس نقص المناعة البشرية.

وتستمر المفوضية في دعم خدمات الرعاية الصحية الثانوية المنقذة للحياة من خلال نظام واحد للإحالة إلى الرعاية الصحية ومعايير موحدة لضمان تقديم الخدمات بشكل متكافئ لجميع اللاجئين بغض النظر عن جنسيتهم. وقد تم تشكيل لجنة منفصلة معنية بالإحالة إلى الرعاية الصحية لتولي الحالات المعقدة.

ويقوم شركاء قطاع الصحة بإشراك مجتمع اللاجئين من خلال نموذج من الأقران إلى الأقران لرفع الوعي بشأن الخدمات الصحية المتوفرة وتحسين الوصول إلى الخدمات العامة والاستفادة منها ومصاحبتهم إلى المرافق العامة إذا تتطلب الأمر ذلك.

ومنذ عام ٢٠١٨ تواصل المفوضية رصد وتأييد دمج اللاجئين في برامج التأمين الصحي الاجتماعي المستحدثة والتي من المقرر تنفيذها خلال عام ٢٠١٩. وسيتم التنسيق والتعاون مع القطاعات الأخرى، تحديداً قطاع الحماية وحماية الطفل والتعليم، للتنفيذ الكفء والفعال لنظام الإحالة والوصول المتكافئ وفي الوقت المناسب للرعاية الصحية، تحديداً للإدارة الإكلينيكية للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والعنف والإيذاء والاستغلال.

الهدف	المخرج	الغاية
الهدف ١: تحسين الوصول المتكافئ إلى الرعاية الصحية الأولية الشاملة والجيدة للاجئين من جميع الجنسيات والمجتمعات المضيفة المتأثرة في مصر	١-١ تقديم الاستشارات بانتظام بمرافق الرعاية الصحية الأولية	٤٣,٥٣٠ استشارة في مجال الرعاية الصحية العامة للبنات والسيدات والأولاد والرجال
		٥٠٠ طفل تحت خمس سنوات يحصلون على خدمات تقوية المناعة ومتابعة النمو الروتينية
	١-٢ ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية الإنجابية والرعاية الصحية الأساسية للأطفال والشباب	٢,١٨٠ استشارة للرعاية قبل الولادة تم تقديمها
		٣٥٠ شخصاً يحصلون على خدمات تنظيم الأسرة
		١٩ مرفقاً عاماً للرعاية الصحية تم دعمهم لتنفيذ نموذج متكامل لبقاء الطفل ونموذج تغذية متكامل
الهدف ٢: تعظيم المساعدة المنقذة للحياة من خلال الرعاية الصحية الثانوية والثالثية لجميع اللاجئين في مصر	٢-١ تعزيز نظام الإحالة للرعاية الثانوية والثالثية بما في ذلك الخدمات المتخصصة	٩,٧٠٠ حالة إحالة لخدمات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية للبنات والسيدات والأولاد والرجال
		١٠٠٠ مريض حصلوا على الرعاية الصحية الثانوية في حالات الطوارئ المهددة للحياة
	٢-٢ تحسين الوصول إلى الرعاية المركزة الفعالة في حالات طوارئ الولادة ورعاية ما قبل الولادة	١٠٠ سيدة حامل تعاني من مضاعفات مباشرة لعملية التوليد تم التعامل مع حالاتهن بالرعاية الصحية الثانوية
		١٠٠ حالة تدخل وحدة العناية المركز في فترة ما قبل الولادة
الهدف ٣: دعم نظام الرعاية الصحية الوطني	٣-١ تحسين جودة الخدمات المقدمة في مرافق الرعاية الصحية العامة	٢٥٠ عدد العاملين المدربين في مرافق الرعاية الصحية الأولية التي تحظى بالدعم
		١٩ مرفقاً عاماً للرعاية الصحية الأولية تم دعمهم (بالمعدات)
	٣-٢ توسيع وتعزيز الوعي الصحي ا لمجتمعي	٨٠ محاضرة لرفع الوعي الصحي المجتمعي تم تقديمها
		٥٠ متطوعاً مدرباً في مجال الصحة المجتمعية
		٤,٠٠٠ زيارة منزلية لتقديم الرعاية

المتطلبات المالية لقطاع الصحة حسب المنظمة

الهيئة/ المنظمة	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٩
هيئة إنقاذ الطفولة	٨٥٠,٠٠٠
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢,٩٦٥,٠٣٠
الإجمالي	**٣,٨١٥,٠٣٠**

متطلبات تمويل الحكومة المصرية تحت قطاع الصحة

يتم توفير الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية) في مصر من قبل مختلف مقدمي الرعاية الصحية و هم وزارة الصحة والسكان التي توفر حوالي ٤٠ في المائة من الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع، و منظمات التأمين الصحي المجانية للموظفين الحكوميين ونقابات العمال وأطفال المدارس، وحديثي الولادة، والتي تغطي حوالي ٥٠ في المئة من السكان، أيضاً الجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية التي توفر ١٠ في المئة من الرعاية الصحية، وأخيرا القطاع الخاص الذي يوفر حوالي ١٢ في المئة من الخدمات الصحية. و يمكن لأي شخص الاتصال بالعديد من مقدمي الخدمات الصحية في نفس الوقت.

شرعت مصر مؤخرًا في إصلاحات طموحة للغاية لتحسين جودة قطاع الرعاية الصحية، بما في ذلك تطوير الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية، وتعزيز خدمات تنظيم الأسرة، وتحسين برامج رعاية الأمومة والطفولة، وتعزيز علاج العناية المركزة، وكذلك زيادة جهود الوقاية ومعالجة الامراض غيرالمعدية. في هذا الصدد، وافق البنك الدولي مؤخرًا على دعم الحكومة المصرية بمبلغ ٥٣٠ مليون دولار أمريكي لتنفيذ إصلاحات القطاع الصحي المذكورة أعلاه. تسمح مثل هذه الإصلاحات بتحسين جودة الرعاية الصحية الأساسية في ٦٠٠ وحدة صحية و ٢٧ مستشفى في ٩ محافظات، والتي لا تخدم المصريين فقط بل اللاجئين أيضًا. يتم توفير التطعيمات أيضًا مجانًا لجميع الأطفال في مصر والمواطنين وغير المواطنين بمن فيهم اللاجئينن..

في ضوء تزايد عدد السكان في مصر، وكذلك تزايد عدد اللاجئين، تواصل مصر طلب الدعم من أجل توفير دعم الرعاية الصحية للاجئين المحتاجين على قدم المساواة مع المواطنين المصريين. سيتطلب تمويل الخدمات الصحية المقدمة حاليًا للاجئين و ملتمسي اللجوء وتوسيع الخدمات إلى ما بعد الخدمات الوقائية ٩،٧٧٥،٠٠٠ دولار أمريكي، في حين أن دعم القدرة على الصمود و تمكين المجتمعات المضيفة يتطلب ١١،٧٩٢،٠٠٠ دولار أمريكي.

لاجئة تتحدث مع أحد موظفي كاريتاس للاستفسار عن المساعدات النقدية للمفوضية في القاهرة، مصر.

الاحتياجات الأساسية وسبل كسب الرزق

تتعاون المفوضية مع الشركاء التاليين في قطاع الاحتياجات الأساسية وكسب الرزق: جمعية كاريتاس مصر وهيئة الإغاثة الكاثوليكية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة اليونيسف ومؤسسة جذور. وتتوجه هيئة الإغاثة الكاثوليكية ومنظمة اليونيسف والمفوضية بتوجيه نداء مشترك لدعم قطاع الاحتياجات الأساسية وسبل كسب الرزق في هذه الوثيقة، في حين تتولى جمعية كاريتاس مصر ومنظمة الخطة الدولية «بلان إنترناشونال» تنفيذ مشروعات المفوضية في هذا المجال خلال عام ٢٠١٩.

الوضع الراهن

يتأثر اللاجئون وملتمسو اللجوء سلباً بالوضع الاقتصادي القائم في مصر ويواجهون بصورة متزايدة صعوبات في إيجاد سبل لكسب الرزق، وقد تعرض تحديداً اللاجئون من دول أفريقيا والعراق واليمن للحرمان أثناء محاولاتهم للتغلب على ظروف المعيشة القاسية ولم يحصلوا حتى الآن على الاهتمام الكافي بباقة الاحتياجات الخاصة بهم وملفات أفراد مجتمعات اللاجئين. ويعيش اللاجئون من العراق وأفريقيا في أوضاع طويلة الأمد مما يتطلب تسوية أوضاع إقامتهم في مصر من خلال الحصول على خيارات مستدامة لكسب الرزق، ولذلك يظل إيجاد وظائف وتحسين الأوضاع الاقتصادية من بين أوليات اللاجئين من دول أفريقيا والعراق واليمن، علماً بأن المجتمعات المضيفة للاجئين تعاني على قدم المساواة من زيادة الضغوط على سبل كسب الرزق لديها. ويعمل اللاجئون تحديداً بأسواق العمل الكبرى غير الرسمية التي يعمل بها أكثر من ٤٨٪ من المصريين[٧]، لذلك يضطر اللاجئون إلى الاتجاه إلى سوق العمل غير الرسمية حيث يواجهون العديد من المخاطر في مجال الحماية والعمالة الناقصة وعدم الاستقرار[٨].

وفي أغسطس ٢٠١٨ أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدل البطالة في مصر انخفض إلى ٩,٩٪ مقارنةً بـ ١١,٨٪ في عام ٢٠١٧[٩]، إذ جاء معدل البطالة في الحضر حيث يعيش غالبية اللاجئين ١١,٩٪ محققاً انخفاض من ١٣,٦٪ في الربع نفسه من عام ٢٠١٧ وسجل الشباب أكبر نسبة للبطالة بلغت ٧٧,٩٪ للفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة. ويظل اللاجئون في وضع حرمان نسبي نظراً لعدم إمكانية وصولهم إلى سوق العمل الرسمية (إلا في حال تطبيق مبدأ الاستعانة بالعمالة الأجنبية بنسبة ١٠٪ وهو ما يصعب تحقيقه).

وللتصدي لهذه التحديات تقدم المفوضية المساعدة النقدية المتعددة الأغراض غير المشروطة لأسر اللاجئين الأكثر ضعفاً من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن، في محاولة لتخفيف أثر آليات التكيف السلبية. ويتسم اللاجئون المستهدفون بالمساعدة بتوفر مصادر دخل منخفضة للغاية أو معدومة ويفتقرون إلى الدعم الاجتماعي أو المجتمعي الكافي ولديهم أوجه ضعف معينة مثل الأسر التي ترأسها الإناث والأطفال غير المصحوبين وكبار السن والأشخاص المصابين بأمراض خطيرة أو الأشخاص ذوي الإعاقة.

ونتيجة لنقص التمويل في عام ٢٠١٨ وعلى مر السنوات اضطرت المفوضية إلى تحديد تقديم المنح النقدية غير المشروطة لعدد ٣٤٠٠ من أسر اللاجئين وملتمسي اللجوء المستضعفين في المتوسط شهرياً.

وتمثل الأسر التي تحصل على المنح النقدية اللاجئين وملتمسي اللجوء الأكثر ضعفاً والذين تم منحهم الأولوية من بين السكان المحرومين. وتجدر الإشارة إلى أن الحاجة إلى المساعدة النقدية أكبر بكثير من التمويل المتوفر، علماً بأن المبلغ الذي يتم صرفه يتراوح من ٦٠٠ إلى ١٨٠٠ جنيه مصري على حسب حجم الأسرة ومستوى ضعفها ولا يغطي سوى ٣٠٪ من احتياجاتهم الأساسية دون الالتزام بتقديم دعم مباشر لتلبية احتياجاتهم من الأمن الغذائي.

أما فيما يتعلق بالدعم الموسمي فقد طورت منظمة اليونيسف والمفوضية برنامجاً مشتركاً للاستعداد للشتاء والذي يشمل صرف مساعدة نقدية لمرة واحدة في بداية فصل الشتاء لدعم اللاجئين المستضعفين للتكيف مع انخفاض درجات الحرارة. ومن المقرر خلال عام ٢٠١٩ أن يدعم التمويل المقدم من منظمة اليونيسف جميع الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم المسجلين بتحويل نقدي بقيمة ٥٦ دولاراً أمريكياً لكل طفل (وهو إجمالي سلة الحد الأدنى للإنفاق خلال فصل الشتاء للاجئين في مصر) ومبلغ بقيمة ٣٤ دولاراً امريكياً لحوالي ٣٠٠ أسرة أفريقية مستضعفة لديها أطفال (تقريباً ٦٠٪ من إجمالي المساعدة المقدمة ضمن سلة الحد الأدنى للإنفاق خلال فصل الشتاء)، في حين تدعم المفوضية باقي السكان اللاجئين الذين يقدر عددهم بحوالي ٦٦,٠٠٠ لاجئ وملتمس لجوء من دول أفريقيا جنوب الصحراء والعراق واليمن بمبلغ ٣٤ دولاراً أمريكياً.

وبالإضافة إلى المنح النقدية غير المشروطة تستمر الجهود لدعم الرجال والنساء من دول أفريقيا والعراق واليمن من خلال تقديم التدريب المهني وفصول اللغة وتوفير فرص عمل وتقديم خدمات تطوير المشروعات. ولكن نتيجة لتوافر مبالغ تمويل محدودة في مجال سبل كسب الرزق على مدار السنوات الماضية، لم يستفيد سوى ٣٦٠ تقريباً من اللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين من مختلف أنواع التدريب، وحصل ١٠٥ لاجئاً على وظائف و١٢٥ لاجئاً بدأوا مشروعاتهم الخاصة، ليشكل عددهم الإجمالي أقل من ٢٪ من السكان في سن العمل (١٨-٦٠).

---

٧ http://www.ulandssekretariatet.dk/sites/default/files/uploads/public/PDF/LMP/lmp_egypt_final٢٠١٦_pdf

٨ العمالة الناقصة: الوضع الذي يحصل فيه الأشخاص ضمن القوى العاملة على وظائف أقل من الدوام الجزئي أو الوظائف الدائمة أو يحصلون على وظائف غير ملائمة لاحتياجات التدريب أو الاحتياجات الاقتصادية الخاصة بهم.

٩ http://www.egypttoday.com/Article/3/50084/Unemployment-rate-decreases-to-10-6-in-Q1-2018

الاحتياجات وأوجه الضعف والاستهداف

خلال الفترة من مارس إلى مايو ٢٠١٨ أجرت المفوضية مسحاً مرجعياً على عينة مختارة عشوائياً من اللاجئين وملتمسي اللجوء من إجمالي السكان، وأظهرت النتائج الأولية أن اللاجئين الأفارقة واليمنيين والعراقيين يمرون بظروف اجتماعية واقتصادية عصيبة. وكان من المشكلات الأبرز التزاحم إذ يتشارك في المتوسط خمسة أفراد في نفس مكان المعيشة على الرغم من أن متوسط حجم الأسرة يبلغ ثلاثة أفراد. وهناك ٦٠٪ من المستجيبين من هذه الفئات السكانية يعيشون في غرف منفصلة في شقق مشتركة مقابل مبلغ إيجار ١٣٣٧ جنيهاً مصرياً في المتوسط شهرياً. ومن أجل سد الفجوات في التدفق النقدي للأسر اضطر ٥٨٪ من الأسر إلى الاقتراض كوسيلة لتوليد الدخل، بالإضافة إلى الاعتماد على استراتيجيات تكيف سلبية أخرى – بالرغم من انتشارها بمعدلات منخفضة – ومنها الإنفاق من المدخرات وبيع الأصول وعمالة الأطفال والتسول. وعموماً أشارت نتائج المسح إلى عدم قدرة الغالبية العظمى من المستجيبين (٨٢٪) على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية.

أما فيما يتعلق بسبل كسب الرزق، هناك ٤٦٪ تقريباً من السكان غير السوريين المسجلين لدى المفوضية حاصلين على التعليم الثانوي أو التعليم العالي (الجامعي أو ما بعد الجامعي) ومنهم ٤٨٪ تقريباً لم يلتحقوا بالتعليم على الإطلاق أو تلقوا تعليماً ابتدائياً فقط[١٠]. هذا بالإضافة إلى أن شريحة كبيرة من اللاجئين الأفارقة والعراقيين واليمنيين (٣٥٪) أفادوا بأنهم لا يمتلكون خبرات سابقة في مجال العمل (في الفئات المتعلمة وغير المتعلمة) وهو ما يضع عبئاً كبيراً على البرامج لدمجهم في سوق العمل الوطنية مما يتطلب تقديم التدريب والمهارات الشخصية وغير ذلك من الدعم المقدم لتطوير القدرات لإعداد اللاجئين للدخول إلى سوق العمل. وقد تلاحظ أيضاً أن اللاجئين المتخصصين والحاصلين على مستوى متقدم من التعليم يواجهون صعوبات أخرى في سوق العمل المصرية مقارنةً بأصحاب الياقات الزرقاء والياقات الرمادية الذين تتوفر أمامهم خيارات أكثر. ويشكل الحصول على عمل بوجه عام تحدياً للاجئين الأفارقة الذين عادةً ما يتعرضون للاستغلال بسبب المواقف التمييزية التي تتخذها المجتمعات المضيفة ضدهم وهو ما يؤدي إلى تهميشهم. ويعمل الآلاف من اللاجئات الأفريقيات بقطاع الأعمال المنزلية حيث يتعرض بعضهن للاعتداء اللفظي والبدني، كما يواجه الكثير من الرجال والشباب والذين كثيراً ما يكونوا وافدين حديثاً إلى مصر، خيارات وظائف يومية دائمة قد تنطوي على مخاطر كبيرة متعلقة بالحماية.

ولذلك تكون هناك حاجة ملحة لتوفير مزيد من التمويل لإيجاد سبل لكسب الرزق، بما في ذلك دورات معتمدة للتدريب المهني الموجه نحو السوق وتحسين فرص التسويق لرواد الأعمال وبرامج الادخار المجتمعية وتقديم التمويل الأولي للمشروعات الناشئة المجدية.

١٠ التقرير الإحصائي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أكتوبر ٢٠١٨

الرؤية الاستراتيجية وخطة الاستجابة

تشمل أهداف البرامج المعنية بالاحتياجات الأساسية وسبل كسب الرزق ما يلي:

١. تقديم المساعدة للفئات الأكثر ضعفاً لتلبية احتياجاتهم.

٢. تحسين الاعتماد على النفس وسبل كسب الرزق الآمنة.

ويستمر اللاجئون في الحصول على الدعم بالمنح النقدية غير المشروطة والمنح النقدية الموسمية والتي تعزز – أينما كان ذلك ممكناً وقابلاً للتطبيق – بمنح مشروطة للتعليم وحماية الطفل والخدمات الصحية للأم والطفل، علماً بأن المنح النقدية تحتسب على أساس سلة شهرية من السلع الغذائية وغير الغذائية المتكررة (الأغذية والإيجار والمواصلات والاتصال والصحة العامة، إلخ) والتي تساهم في تلبية الاحتياجات الفورية للاجئين ومساعدتهم في بناء أصول لتأمينهم ضد الصدمات والضغوط المستقبلية. ويعكس وصول اللاجئين إلى الاحتياجات الأساسية نظام الحماية الاجتماعية الوطني[١١] والذي يدعم ما يقرب من ١,٥ مليون أسرة مصرية ضعيفة. ويوجه الشركاء جهودهم لضمان تماشي التدخلات النقدية مع برامج شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية الحالية مثل برنامج تكافل وكرامة، مع السعي لدمج اللاجئين ضمن هذه البرامج على المدى الطويل.

ويواصل الشركاء استكشاف خيارات جديدة مع القطاعات الأخرى والمؤسسات الوطنية والأكاديمية والقطاع الخاص بشأن قضايا متنوعة منها توفيق المناهج لتطوير برامج للتدخلات النقدية؛ وتعزيز التعلم المتبادل بشأن الاستهداف، وتحليل البيانات والمشاركة، ومناهج اختيار المستفيدين ومعالجة شكاويهم؛ والاستفادة من المنصات الشائعة لتوصيل النقدية بما فيها تجريب نقل الأموال باستخدام القياسات الحيوية؛ وجمع أدلة على أثر المساعدات النقدية على الحماية والنتائج على مستوى القطاعات.

وسيحرص الشركاء على تحقيق كفاءة من حيث التكلفة أينما يكون ذلك مناسباً، ففي عام ٢٠١٥ و٢٠١٧ و٢٠١٨ خصصت منظمة اليونيسف تمويلاً للاحتياجات الأساسية الموسمية لصالح المفوضية بموجب إطار «العمل كمنظومة واحدة» الاستراتيجي مما أدى إلى وجود وفورات في المشتريات والموارد البشرية والمالية والأهم من ذلك تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية.

وستركز برامج سبل كسب الرزق في عام ٢٠١٩ على تطوير المهارات وريادة الأعمال وتحسين الوصول إلى الوظائف مقابل الأجر في ظل الإطار الوطني الحالي في مصر، ويكون من الضروري الاعتماد على منهج متكامل لتسهيل فرص العمل التي تراعي الأخلاق والحماية. كما تخطط المفوضية إلى جمع معلومات حديثة بشأن السكان الأفارقة واليمنيين والعراقيين لتطوير برامج أفضل.

ويركز مسار العمل المدفوع الأجر على بناء المهارات المطلوبة في سوق العمل وعلى تيسير حصول اللاجئين وملتمسي اللجوء على عمل. وسيتم إنشاء ملفات لأصحاب الأعمال وشركات التوظيف المسجلين بصفة قانونية، على أن يتم ربط أصحاب الأعمال والشركات التي تبدي رؤى لظروف عمل لائقة بالباحثين عن عمل من دول أفريقيا واليمن والعراق. وسيتم التوسع في التدخلات في قطاعات معينة مثل معالجة الأغذية والأعمال المنزلية ضمن إطار للحماية. كما يقدم الدعم للمرتبات وبرامج تدريب وتلمذة لمدة ستة أشهر بهدف مساعدة اللاجئين وملتمسي اللجوء في اكتساب خبرة وزيادة قابليتهم للتوظيف.

ويواصل الشركاء في مجال سبل كسب الرزق تقديم الدعم للاجئين لبدء مشروعاتهم الخاصة، فضلاً عن تقديم خدمات التدريب وتطوير المشروعات للاجئين المستضعفين مع تشجيع إيجاد حلول مجتمعية لتوفير سبل كسب الرزق. وبالنسبة لرواد الأعمال الأكثر قدرة على البقاء سيتم توفير دعم مخصص لتطوير المشروعات وقنوات تسويق نظامية. ومن ناحية أخرى تستمر المفوضية في تقديم تدخلات في القطاعات والمجالات بهدف تطوير المهارات ودعم التوظيف والتسويق في عدد من القطاعات الحيوية التي تستوعب اللاجئين مثل الضيافة والخدمات المنزلية والأغذية والمشروبات والبيع بالتجزئة. كما سيتم تحسين الجهود لتعزيز دمج اللاجئين وملتمسي اللجوء من دول أفريقيا واليمن والعراق ضمن منصات الدعم المحلي، بالإضافة إلى تحسين والتوسع في خيارات التوظيف من خلال عملية لتدقيق الالتزامات من أجل ضمان استيعاب اللاجئين في خيارات أكثر مصداقية. ويسعى الشركاء إلى تحقيق الاعتماد على الذات وتوفير سبل مستدامة لكسب الرزق للمجتمعات المحلية ومجتمعات اللاجئين، ومن ثم يولون اهتماماً خاصاً للسكان المستضعفين مثل الأسر التي ترأسها الإناث والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وسيتم تقديم فصول لتعلم اللغة العربية لغير الناطقين بها وتنفيذها بالتنسيق مع قطاعات أخرى. ويواصل الشركاء الدعوة إلى تيسير التوظيف في القطاع الرسمي.

[١١] يقدم برنامج تكافل دعماً للدخل مشروط بانتظام الأطفال ٦–١٨ سنة في الدراسة بنسبة ٨٠٪، وبإجراء فحوصات طبية على الأمهات والأطفال تحت ٦ سنوات، وبحضور فصول تغذية. وعلى النقيض يقدم برنامج كرامة دعماً غير مشروط للدخل لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

الاستجابة في قطاع الاحتياجات الأساسية وكسب الرزق

الهدف	المخرج	الغاية
الهدف ١: توفير المساعدة لتوفير الاحتياجات الأساسية	١-١ تقديم المساعدة النقدية المتعددة الأغراض للاجئين الأكثر ضعفاً	١١,٠١٨ لاجئاً وملتمس لجوء يحصلون شهرياً على مساعدة نقدية متعددة الأغراض
	١-٢ تقديم الدعم الشتوي للاجئين الأكثر ضعفاً	٥,٧٠٣ لاجئين وملتمسي لجوء يحصلون على الدعم الشتوي
الهدف ٢: تحسين الاعتماد على الذات وتوفير سبل آمنة لكسب الرزق	٢-١ تحسين فرص التوظيف المتوفرة	١٥٠ شخصاً يحصلون على وظائف مدفوعة الأجر
		٢٠٠ شخص يحصلون على منح لبدء مشروعات
	٢-٢ الارتقاء بمستوى الكفاءات والمهارات	٤٥٠ شخصاً يحصلون على تدريب لأغراض كسب الرزق

حلاق يمني يمنح عميلا مصريا قصة شعر في الدقي، القاهرة.

المتطلبات المالية اللازمة حسب المنظمة

الهيئة/ المنظمة	الإجمالي (بالدولار الأمريكي) لعام ٢٠١٩
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٨,٩٤٤,٤٦٤
منظمة اليونيسف	٣٠٠,٠٠٠
هيئة الإغاثة الكاثوليكية	١٨٧,٥٠٠
الإجمالي	**٩,٤٣١,٩٦٤**

متطلبات تمويل الحكومة المصرية تحت قطاع الاحتياجات الاساسية و سبل كسب العيش

تؤمن مصر إيمانا راسخا بأهمية توفير الاحتياجات الأساسية للسكان، وخاصة الشباب والنساء ولإتاحة فرص عادلة لتحسين سبل العيش. من خلال التعاون مع الشركاء الدوليين، يمكن توفير التدريب المهني وغيرها من الخدمات من قبل أصحاب المصلحة الوطنيين الذين سيساعدون على توليد دخل لمجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، لأن المساعدات الإنسانية ليست كافية وغير مستدامة.

لا يمكن تنفيذ مشاريع تعزيز الصمود وسبل كسب العيش في القاهرة فحسب، بل في محافظات أخرى ذات كثافة عالية من اللاجئين مثل الإسكندرية لضمان الاستفادة على المستوى الوطني من هذه المشاريع، والحصول علي نتائج مربحة للجانبين والتي ستؤثر إيجابًا على نوعية حياة اللاجئين و المجتمعات المضيفة. تشير التقديرات إلى أن تخصيص مبلغ ٩,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لهذا الغرض للاجئين ملتمسي اللجوء، ومبلغ مساوٍ للقدرة على التكيف سوف يدعم النتيجة المستهدفة.

و قد قدمت الحكومة المصرية خططًا وأشكالًا مختلفة من الإعانات، بما في ذلك دعم قطاع الطاقة (البنزين، البنزين، الكهرباء، إلخ)، النقل العام، المياه، بالإضافة إلى بعض العناصر الغذائية الأساسية لشرائح معينة من المجتمع. و يتمتع اللاجئون و ملتمسو اللجوء بمعظم السلع المدعومة، ويقدر أن تكلفة هذه السلع تصل إلى ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

نظرًا للإصلاحات الأخيرة التي تتخذها مصر في اقتصادها بعد حزمة صفقات صندوق النقد الدولي، خفضت مصر العديد من إعاناتها للوقود والكهرباء، والتي كان لها العديد من التأثيرات على الحياة اليومية للمصريين واللاجئين على حد سواء. من المتوقع إجراء مزيد من التخفيضات في الدعم في شهر يونيو ٢٠١٩، مما سيكون له تأثير سلبي على اللاجئين المقيمين في مصر.

وفقًا لتوقعات البنية التحتية للبنك الدولي في عام ٢٠١٨، فإن احتياجات مصر من البنية التحتية هائلة، وتتطلب حوالي ٦٧٥ مليار دولار أمريكي في الاستثمار خلال العشرين عامًا القادمة لتلبية احتياجاتها من البنية التحتية. تشمل بعض القطاعات الرئيسية في مصر التي تتطلب البنية التحتية: الطاقة (التوزيع، توليد الكهرباء)، النقل (النقل متعدد الوسائط والخدمات اللوجستية، توفير الموانئ، السكك الحديدية والمطارات)، المياه والصرف الصحي (إمدادات المياه، الصرف الصحي لمياه الصرف الصحي)، الزراعة (القيمة بالإضافة إلى ذلك، تعزيز كفاءة سلاسل القيمة، وإدارة موارد المياه والأراضي المناسبة). كل هذه الاحتياجات من البنية التحتية تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين المصريين، وكذلك اللاجئين خاصة في ضوء الإصلاحات الاقتصادية في مصر والضغط المتوالي على اقتصادها.

تتجاوز تكلفة استخدام وصيانة البنية التحتية للاجئين من أفريقيا والعراق واليمن ١٢,٠٧٥,٠٠٠ دولار أمريكي سنويًا. وبالتالي، فإن دعم البنية التحتية في مصر من أجل توفير الخدمات الأساسية لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة أمر بالغ الأهمية لضمان نوعية معينة من الحياة للاجئين وطالبي اللجوء.

لاجئة من الأورومو تقدم القهوة أثناء معرض للاجئات والمصريات تم تنظيمه في القاهرة.

قطاع الأمن الغذائي

الوضع الراهن

تعد مصر أكثر البلدان سكاناً في شمال أفريقيا والوطن العربي بعدد سكان يبلغ ٩٤,٨ مليون نسمة، وعلى الرغم من تصنيفها ضمن البلدان المتوسطة الدخل تواجه مصر مجموعة من التحديات الطويلة الأمد في مجال التنمية وتحتل المركز ١١٥ في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٧ من إجمالي ١٨٩ دولة، وهناك تقريباً ٢٨٪ من سكانها يحصلون على دخل تحت خط الفقر وهناك ٥,٣٪ (٤,٧ مليون نسمة) من السكان يعيشون في فقر مدقع.

ووفقاً للمؤشر العالمي للأمن الغذائي الخاص بوحدة الاستخبارات التابعة لمجموعة الإيكونوميست[١٢] تتمتع مصر بمستوى متوسط من الأمن الغذائي، وعلى الرغم من أن مصر تحتل المركز ٦١ من ١١٣ بلداً إلا أنها أحد البلدان التي شهدت تغيراً سلبياً كبيراً ضمن المؤشر خلال عام ٢٠١٨. وتظل القدرة على الدفع وجودة الأغذية وسلامتها هي أكثر التحديات إلحاحاً مقارنةً بتوافر الأغذية، في حين أن مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك يشير إلى أن ١٥,٩٪ من السكان يصعب عليهم الحصول على الغذاء. ويظل معدل التضخم المتزايد في أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية والتقلبات في احتياطيات العملات الأجنبية وتدهور أسعار الصرف يشكل تهديداً للحصول على الغذاء للأشخاص المستضعفين نظراً لأن مصر تعد مستورداً صافياً للأغذية.

وفي عام ٢٠١٦ طرحت الحكومة سلسلة من إصلاحات السياسات الجريئة لمعالجة أوجه عدم التوازن الهيكلي والمالي وتعزيز النمو المستدام. وعلى الرغم من تحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحسين الأرصدة المالية، هناك عبء متزايد يفرضه ارتفاع تكاليف المعيشة خاصةً للسكان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، بما فيهم اللاجئين السوريين. وتشير عمليات المحاكاة التي أجراها البنك الدولي لاستجابات الأسر القصيرة الأجل للإصلاحات في مجال الطاقة وضريبة القيمة المضيفة أن معدلات الفقر يمكن أن تزيد خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

وقد ارتفع معدل التضخم السنوي في مؤشر أسعار المستهلك الكلي بنسبة ٣٤٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٧، في حين حقق مؤشر أسعار الأغذية ارتفاعاً تاريخياً بنسبة ٤٤٪ خلال شهر أبريل ٢٠١٧، مما أدى إلى فرض ضغوط متزايدة على الأسر لتلبية احتياجاتهم الأساسية من السلع الغذائية وغير الغذائية. كما يساهم الأثر التراكمي للإصلاحات على معدلات التضخم منذ عام ٢٠١٦ في إضافة مزيد من الضغوط على السكان المستضعفين ومن المحتمل أيضاً أنه أدى إلى تقليص القدرة الشرائية للأسر بدرجة أكبر، للمجتمعات المضيفة واللاجئين، تحديداً اللاجئين الذين لا يحصلون على مساعدات.

وللتصدي لهذه التحديات تنفذ الحكومة نظاماً ضخماً للحماية الاجتماعية يوفر دعم الأغذية للسكان المستضعفين، بما فيهم الحوامل والمرضعات، وأطفال المدارس، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن. وحيث إن شبكات السلامة الوطنية تعاني من الإرهاق بعد أكثر من ثلاث سنوات من التباطؤ الاقتصادي، فإنها لا تسمح حالياً بدمج اللاجئين وملتمسي اللجوء.

المساعدة المقدمة من برنامج الغذاء العالمي

نظراً للبنية التحتية المتطورة والأسواق المحلية النشطة في مصر والانتشار الجغرافي للاجئين في المناطق الحضرية تبنى برنامج الغذاء العالمي تقديم قسائم الأغذية كوسيلة أساسية لتقديم المساعدة للاجئين في مصر، في محاولة لتخفيف التحديات الاقتصادية التي تواجهها الحكومة والمجتمعات المضيفة التي تستوعب أعداداً كبيرة من اللاجئين.

ويدعم حالياً البرنامج أكثر من ٧٥,٠٠٠ لاجئ سوري من خلال تقديم المساعدة في شكل قسائم أغذية شهرية بقيمة ٢٢ دولاراً امريكياً تقريباً يمكن استردادها في ٥٠ فرعاً من فروع المتاجر الكبرى الموجودة بالمناطق التي يعيش بها اللاجئون. وتساهم خطة تقديم القسائم في استعادة اللاجئين لشكل حياتهم الطبيعي وشعورهم بالكرامة عن طريق السماح لهم بشراء الأغذية التي يفضلونها لتلبية احتياجات الاستهلاك والتغذية الفردية بفاعلية أكبر.

وقد طور مؤخراً مكتب برنامج الغذاء العالمي بمصر خطة استراتيجية قُطرية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ بالتعاون الوثيق مع الحكومة المصرية وشركائها في مجال التنمية. ووفقاً للنتيجة الاستراتيجية ٢ ضمن الخطة يمكن البرنامج اللاجئين والسكان المشردين والمجتمعات المضيفة في مصر الذين لا يتمتعون بالأمن الغذائي من الحصول على كميات من الأغذية تكفيهم طوال العام، وهو ما يساهم في القضاء على الأسباب الجذرية للضعف وتحسين اعتماد المستفيدين على أنفسهم مما يقلل الحاجة إلى الحصول على المساعدات الدولية مع مرور الوقت. والأهم من ذلك أن هذا المنهج يساعد في تحسين الترابط الاجتماعي بين السكان الذين يعيشون في المناطق المعرضة للخطر والتي يعيش بها اللاجئون أيضاً. ولن يحصل اللاجئون على قسائم أغذية غير مشروطة فحسب بل سيحصلون أيضاً على فرصة لتحسين قدرتهم على الصمود اقتصادياً من خلال بناء القدرات اللازمة للتوظيف والمهارات المهنية. كما يواصل البرنامج تقديم دعم التغذية للحوامل والمرضعات المستضعفات لتحسين تغذيتهن وأحوالهن الصحية، وذلك من خلال تقديم تحويلات غذائية مشروطة عن طريق القيام بزيارات منتظمة إلى مراكز الصحة العامة للكشف على الصحة والعافية، والتي يستفيد من خلالها اللاجئون والمجتمعات المضيفة بالتثقيف في مجال التغذية ورفع الوعي.

[١٢] أنشأت وحدة الاستخبارات التابعة لمجموعة الإيكونوميست المؤشر العالمي للأمن الغذائي في عام ٢٠١٢ كمقياس عالمي لوضع الأمن الغذائي في ١١٣ بلداً.

الاحتياجات وأوجه الضعف والاستهداف

لا يحظى حتى الآن اللاجئون وملتمسو اللجوء من دول أفريقيا واليمن والعراق في مصر والبلدان الأخرى بالمنطقة بالاهتمام والدعم الكافيين. و تشير الحكومة المصرية الى وجود خلل في تخصيص المساعدات الغذائية بين اللاجئين السوريين وغير السوريين وتؤكد على الحاجة إلى اعتماد «نهج لاجئ واحد» لتلبية احتياجات جميع اللاجئين، بصرف النظر عن بلدان المنشأ بطريقة متساوية، ويسعى باستمرار برنامج الغذاء العالمي إلى مساعدة اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة في ٢٠١٣ وبناءً على طلب الحكومة المصرية، ولكن لم يكن من الممكن حتى الآن أن يضطلع البرنامج بتقديم المساعدة الغذائية العامة غير المشروطة للاجئين وملتمسي اللجوء من بلدان المنشأ أخرى على الرغم من أنهم يعانون من الضعف على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي. وتسليماً بالضعف الشديد الذي تعاني منه تلك الفئات، يخطط البرنامج لتوجيه نداء بالتعاون مع المفوضية وشركاء آخرين للمجتمع الدولي من أجل توفير التمويل لتقديم المساعدات الغذائية للاجئين وملتمسي اللجوء من دول أفريقيا واليمن والعراق.

وتتولى جمعية كاريتاس الشريكة للمفوضية تقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين وملتمسي اللجوء من دول أفريقيا واليمن والعراق من خلال إجراء مقابلات منظمة على مدار العام، إذ يتقصى التقييم في مختلف النواحي ومنها السمات الديموغرافية، والإعاقة البدنية وغير البدنية، وظروف المسكن ومستوى المعيشة، والعمالة، ومصادر الدخل والديون، وأنماط الإنفاق، وأنماط استهلاك الأغذية، وتبني آليات تكيف قاسية.

وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجريت في عام ٢٠١٨ إلى معاناة اللاجئين وملتمسي اللجوء من الضعف على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فهناك أكثر من ٨٠٪ من الأسر المشمولة بالدراسة تقع تحت عتبة سلة الحد الأدنى للإنفاق وفقاً لتقدير المفوضية وهناك ٣٧,٥٪ من إجمالي عدد الأسر ترأسها الإناث. ويعيش حوالي ٦٠٪ من الأسر المشمولة بالدراسة في منازل مشتركة (غرف منفصلة في نفس الشقة)، و١٦٪ من أرباب الأسر أميين مقارنةً بنسبة ٢٧٪ حصلوا على التعليم الابتدائي فقط و ٣٨,١٪ حصلوا على التعليم الإعدادي أو الثانوي، أشاروا جميعهم إلى فرض قيود متزايدة على إمكانية إيجاد فرص عمل في مصر. ويتأكد ذلك من خلال انتشار البطالة بين هذه الفئات والتي تصل إلى ٢٥,٢٪ في حين يعمل ٣٤,٩٪ في وظائف مؤقتة أو غير نظامية. أما فيما يتعلق باستهلاك الأغذية، سجل ٣٢٪ تقريباً استهلاكاً ضعيفاً أو حدياً للأغذية، أي وتيرة ونمط غير مقبولين لاستهلاك الطعام، بالإضافة إلى ٣٣,٤٪ يعانون من انخفاض تنوع النظام الغذائي و ٤٩,٣٪ لديهم تنوع متوسط في النظام الغذائي، وهو ما يشير إلى احتمال وجود فجوات في التغذية. ويشير التقييم الكلي للحصول على الأغذية، سواء من حيث الاستهلاك الفعلي للطعام أو من حيث القدرات الاقتصادية والقدرة على التكيف، إلى أن ٣٢,٤٪ من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي (غالباً انعدام الأمن الغذائي بمعدل متوسط)، في حين أن هناك ٥٣,٦٪ يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن اللاجئين وملتمسي اللجوء يعتمدون بشكل متزايد على استراتيجيات التصدي لاستهلاك الأغذية؛ فهناك ٧٦,٥٪ قللوا عدد الوجبات التي يتناولونها و ٧٦,٤٪ قللوا كميات الوجبات و ٣٦,٧٪ من الكبار يتناولون كميات أقل ليوفروا الطعام لأطفالهم و ٩٠٪ يستهلكون أغذية أقل تفضيلاً أو بجودة أقل وتقريباً نصف الأسر تقترض الطعام أو تقترض الأموال لشراء الطعام.

ووفقاً لما تقدم هناك حاجة ملحة لتقديم دعم متكامل وفوري، مع ضرورة التركيز بشكل خاص على تقديم الدعم للسلع الغذائية والتغذية، فضلاً عن توفير فرص عمل، تحديداً للاجئين الأفارقة الذين يكونون عرضة بدرجة كبيرة للاستغلال. ففي محاولة لكسب رزقهم، تعمل الآلاف من اللاجئات الأفريقيات في قطاع العمل المنزلي حيث تعرض البعض للإيذاء الجسدي واللفظي. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يتعرض اللاجئون الذكور الوافدون حديثًا من المجتمعات الأفريقية في مصر لخيارات العمل المؤقتة يوميًا والتي قد تنطوي على مخاطر خطيرة للحماية. وفقًا لما ذُكر أعلاه، هناك حاجة ماسة إلى دعم شامل وفوري، مع التركيز بشكل خاص على توفير المساعدات الغذائية والتغذوية وكذلك تأمين فرص كسب الرزق للاجئين الأفارقة. و من أجل السماح لهم بالوصول إلى وظائف أفضل وأكثر أمانًا في البلد المستضيف أو في بلد المقصد النهائي (إن لم يكن في مصر)، يجب تحسين مهاراتهم ومن الضروري أيضاً توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات حول الوظائف وسبل الحصول على عمل.

وبالتالي هناك حاجة لتوفير التمويل لدعم فرص إيجاد سبل لكسب الرزق للاجئين وملتمسي اللجوء من الجنسيات المقيمة بمصر، وتشمل تلك الفرص المحتملة التدريب المهني المعتمد الموجه نحو السوق، وتحسين فرص التسويق لرواد الأعمال، وبرامج الادخار المجتمعية، والحصول على التمويل الأولي لبدء مشروعات لديها القدرة على الاستمرار.

الرؤية الاستراتيجية وخطة الاستجابة

يسعى برنامج الغذاء العالمي إلى تمكين اللاجئين والسكان المشردين من دول أفريقيا والعراق واليمن الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من الحصول على غذاء كافٍ طوال العام.

ويتحقق هذا الهدف من خلال المخرجات التالية:

- يحصل اللاجئون والسكان المشردون المستهدفون على المساعدات الغذائية لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية.
- يحصل اللاجئون والسكان المشردون والمجتمعات المضيفة المستهدفة على مساعدة مشروطة للمشاركة في أنشطة تنويع سبل كسب الرزق ومصادر الدخل لتحسين القدرة على التكيف.
- تحصل السيدات والبنات الحوامل والمرضعات وأطفالهن في عمر ٦-٢٣ شهراً من اللاجئين والسكان المشردين والمجتمعات المضيفة على المساعدة الغذائية لتلبية احتياجات التغذية الأساسية لهن.

الأنشطة الرئيسية

تركز التدخلات على توفير سبل لمواجهة الأزمات لدعم اللاجئين الذين يعانون من أوجه الضعف الأكثر ارتباطاً بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والحماية، على أن يتم تزويدهم بقسائم أغذية شهرية غير مشروطة تضاف إليها – أينما يكون ذلك مناسباً – مبالغ نقدية مشروطة للتدريب على مهارات التوظيف والتدريب المهني، بالإضافة إلى خدمات صحة المرأة والطفل للحوامل والمرضعات والأطفال أقل من سنتين.

ويخطط برنامج الغذاء العالمي لتقديم المساعدة الغذائية لعدد ٥٠,٠٠٠ لاجئ وملتمس لجوء في شكل قسائم غذائية شهرية غير مشروطة بقيمة ٢٢ دولاراً أمريكياً (على أن يتم تعديل هذا المبلغ بانتظام وفقاً لأسعار السوق وسعر الصرف المعمول به)، أي ما يعادل حالياً ٤٠٠ جنيه مصري ويتوافق مع سلة الحد الأدنى للإنفاق الوطنية الحالية. وكما هو الوضع مع اللاجئين السوريين، يستطيع اللاجئون وملتمسو اللجوء من الجنسيات الأخرى استرداد قيمة المساعدة الغذائية في أكثر من ٥٠ متجراً تم التعاقد معهم في المناطق التي يتركز فيها غالبية اللاجئين. وستعتمد عملية الاستهداف على مؤشرات الضعف الناتجة عن التقييمات الدورية للوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي، ويضمن الاستهداف دمج فئات معينة من المستفيدين المستضعفين مثل الأسر التي ترأسها الإناث والقصر غير المصحوبين والأسر ذات الاحتياجات الخاصة وكبار السن وغيرهم، على أن يكون ٥٠٪ على الأقل من المستفيدين إناثاً.

وقد أثبتت خطة القسائم الغذائية قدرتها على مساعدة اللاجئين وملتمسي اللجوء في استعادة شكل حياتهم الطبيعي وشعورهم بالكرامة عن طريق السماح لهم بشراء الأغذية التي يختارونها وهو ما يلبي احتياجاتهم الفردية من الاستهلاك والتغذية بفاعلية أكبر. وقد ساهم توفير هذه المزايا بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للاجئين تحديداً في المناطق الحضرية والبنية التحتية القائمة والأسواق المحلية النشطة في مصر في تبني خطة القسائم الغذائية كوسيلة رئيسية لتقديم المساعدة من برنامج الغذاء العالمي.

كما سيتم التوسع في المساعدة الغذائية للحوامل والمرضعات التي يقدمها البرنامج بالفعل للاجئات السوريات والمجتمعات المضيفة بالتعاون مع الحكومة المصرية، لتشمل اللاجئين وملتمسي اللجوء غير السوريين. ومن المقرر أن تستفيد ٦٠٠٠ سيدة ورضيع بقسائم شهرية مشروطة ومحددة القيمة بمبلغ ٢٢ دولاراً أمريكياً (٤٠٠ جنيه مصري) لشراء سلع غذائية منتجة محلياً غنية بالطاقة. وسيتم ربط استحقاق المساعدة بالزيارات المنتظمة للرعاية الصحية الأولية من أجل تحسين التغذية ومستويات الرعاية قبل الولادة والسابقة للولادة، والتي تهدف إلى الوقاية من سوء التغذية المزمن من خلال منهج متكامل مراع للتغذية والتدخلات الخاصة بالتغذية. وبالإضافة إلى القسائم الغذائية تحصل الأسر على محاضرات للتثقيف ورفع الوعي في مجال التغذية والرفاه بالعيادات التي تتم زيارتها لتحقيق تغيير اجتماعي وسلوكي.

وبالإضافة إلى ضمان توفير الأمن الغذائي الأساسي باستمرار، يقدم البرنامج للاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة الأكثر ضعفاً أنشطة لبناء القدرة على التكيف من أجل تعزيز ودعم مختلف خطط التوظيف وفرص كسب الرزق التي تشجع على الاعتماد على النفس، وتشمل هذه الأنشطة تحسين الوصول إلى التدريب المهني والتدريب على المهارات للاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة لتمكينهم من الانتقال تدريجياً من الحصول على المساعدة والدعم المباشرين إلى الاعتماد على النفس.

وسيتم توفيق أنشطة قطاع الأمن الغذائي مع مشروعات الدعم المجتمعي في مصر (٢٠١٨-٢٠٢٣) التي تركز على تعزيز القدرة الوطنية على معالجة الأسباب الجذرية للتعرض لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مع الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. وبالإضافة إلى أنشطة الإغاثة يتعاون القطاع مع الوكالات الشريكة والأطراف المعنية لإجراء أنشطة في مجال تطوير سبل كسب الرزق والمعرفة والمهارات التي تعزز الاعتماد على النفس. وسيتم التوسع في تلك الأنشطة لتشمل المجتمعات المضيفة بهدف القضاء على التفاوتات وتحقيق الترابط الاجتماعي وضمان توفير فرص متكافئة للحصول على الغذاء.

الشراكات

من أكثر الشراكات الاستراتيجية التي عقدها برنامج الغذاء العالمي هي شراكته مع الحكومة المصرية التي تدعم تمويل أنشطة البرنامج وتنفيذها. وقد أبرم البرنامج عدداً من الاتفاقات للتعاون مع الهيئات الحكومية الرئيسية لضمان الالتزام بتوجه استراتيجي موحد وتنفيذ مشترك. ومن الشركاء الحكوميين للبرنامج وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التربية والتعليم ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارة الصحة والسكان ووزارة التموين والتجارة الداخلية وغيرهم، بالإضافة إلى الوكالات الشريكة للأمم المتحدة ومنها منظمة اليونيسف التي أبرم معها البرنامج اتفاق تعاون رسمي في مجالات مثل حماية الطفل والتعليم والتغذية للمجموعات المستضعفة، ومنظمة الأغذية والزراعة والتي يشارك معها البرنامج في قيادة أجندة الأمم المتحدة للأمن الغذائي في مصر، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف تحسين البرامج التي تؤدي إلى تغيير المفاهيم بشأن النوع الاجتماعي. كما يواصل البرنامج التعاون مع المفوضية مع التركيز تحديداً على قضايا الهجرة، على أن يتم تحديد مجالات تعاون أخرى مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ويعتمد البرنامج على الشراكات الناجحة التي عقدها مع الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص لدعم التدريب المهني ونقل المهارات الفنية ومهارات تطوير المشروعات من أجل تحسين نمو القطاع الخاص وفرص كسب الرزق. ولتنفيذ المساعدة الغذائية للحوامل والمرضعات يتعاون البرنامج مع وزارة الصحة والسكان والعيادات المجتمعية.

استجابة قطاع الأمن الغذائي

الهدف	المخرج	الغاية
الهدف ١: تقديم المساعدة للاجئين والمهاجرين	١-١ تقديم المساعدة الغذائية العامة للسكان اللاجئين المستهدفين لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية	٥٠,٠٠٠ لاجئ وملتمس لجوء يحصل على قسائم الأغذية شهرياً
	١-٢ تقديم المساعدة الغذائية للنساء والبنات اللاجئات الحوامل والمرضعات وأطفالهن	٦,٠٠٠ سيدة وبنت حامل ومرضعة وأطفالهن (في سن ٦-٢٣ شهراً) يحصلن على قسائم غذائية شهرياً لتلبية احتياجات التغذية الخاصة بهن
	١-٣ المشاركة في أنشطة تنويع سبل كسب الرزق ومصادر الدخل لتحسين فرص كسب الرزق وتعزيز القدرة على التكيف	١,٠٠٠ مشارك مختارين يحصلون على التدريب المهني والتدريب على المهارات الحياتية

المتطلبات المالية اللازمة لبرنامج الغذاء العالمي حسب النشاط

النشاط	عدد المستفيدين	الإطعام يوم/عام	الحصة	الإجمالي بالدولار الأمريكي
المساعدة الغذائية العامة	٥٠,٠٠٠	٣٦٠	٠,٧٣	١٣,٢٠٠,٠٠٠
الحوامل والمرضعات	٦,٠٠٠	٣٦٠	٠,٧٣	١,٥٨٤,٠٠٠
التدريب المهني	١,٠٠٠	١٨٠	٠,١٦	٢٩,٠٤٠
إجمالي احتياجات البرنامج	١٨,٠٩١,٣٤٦			

الاختصارات

ACSFT	المجلس العربي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان
CAPMAS	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
CBAs	الجمعيات المجتمعية
CEMONC	رعاية التوليد الشاملة في الحالات الطارئة ورعاية الوليد
CP	حماية الطفل
CPSWG	الفريق العامل الفرعي المعني بحماية الطفل
CRS	هيئة الإغاثة الكاثوليكية
CSP	مشروعات الدعم المجتمعية
CwC	التواصل مع المجتمعات المحلية
ECCE	الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة
EFRR	المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين
EGP	جنيه مصري
EPI	برنامج التحصين الموسع
ERC	جمعية الهلال الأحمر المصري
EWARN	شبكة الإنذار المبكر والاستجابة للأوبئة
GAM	سوء التغذية الحاد الشامل
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GoE	الحكومة المصرية
HAUS	المسح الخاص بالوصول إلى الخدمات الصحية والاستفادة منها
HIS	نظام المعلومات الصحية
HIV	فيروس نقص المناعة البشرية
IAWG	الفريق العامل المشترك بين الوكالات
ICU	وحدة العناية المركزة
INEE MS	الحد الأدنى لمعايير التعليم الخاصة بالشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
ISWG	الفريق العامل المشترك بين القطاعات

MoE	وزارة التربية والتعليم
MoHE	وزارة التعليم العالي
MoHP	وزارة الصحة والسكان
MoYS	وزارة الشباب والرياضة
NCCM	المجلس القومي للطفولة والأمومة
NCW	المجلس القومي للمرأة
NFIs	السلع غير الغذائية
NGO	الجمعيات الأهلية
PHC	الرعاية الصحية العامة
PSS	الدعم النفسي والاجتماعي
PWD	الأشخاص ذوي الإعاقة
RSD	تحديد وضع اللاجئ
SCI	هيئة إنقاذ الطفولة الدولية
SGBV	العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس
SOPs	إجراءات التشغيل الموحدة
SWGs	الأفرقة القطاعية العاملة
TB	داء السل
ToRs	الاختصاصات
TVET	التعليم والتدريب الفني والمهني
UASC	الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون المفوضين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
USD	دولار أمريكي
WFP	برنامج الغذاء العالمي

تتدرب فرق تتألف من لاجئين من جنسيات مختلفة استعدادا لنهائي بطولة كرة القدم للشباب اللاجئين التي يستضيفها شريك التمكين المجتمعي للمفوضية، تير دي زوم.

UNHCR
The UN Refugee Agency